مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الثامن والستون (أكتوبر ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الثامن والستون - أكتوبر ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهى نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانيا نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

- وسائل التواصل:

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٨

عنـوان البحـــث	الصفحـــة

- **الدراسات التاريخية:**

١- أضواء على رؤية الأستاذ الدكتور إسحاق عبيد التاريخية في دراسته «روما وبيزنطة» ..... ٣ – ٢٤

أ. د. محمد مؤنس عوض

٢- استراتيجية التعامل الروسي مع إقليم كردستان العراق منذ عام ٢٠١٤ ..... ٢٥ – ٤٦

م.د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

٣- التوظيف الأمريكي للمتغيرات الإقليمية في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ..... ٤٧ – ٦٤

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري

٤- الصراع الأسباني – البريطاني حول جبل طارق بين المصالح المشتركة والحقوق الوطنية (١٨٩٨-٢٠٠٩م) ..... ٦٥ – ١٢٤

د.أماني صلاح الدين سليمان

٥- عقلنة الخطاب السياسي لتحديد مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان العراق ..... ١٢٥ – ١٤٨

م.د. أيمن أحمد محمد & م.د. رنا مولود شاكر

٦- التوجهات الاقتصادية والسياسية لروسيا الاتحادية تجاه الشرق الأوسط «سوريا نموذجًا» ..... ١٤٩ – ١٨٦

د. أحمد جمعة عبد الغنى حسن & د. رامى على محمد عاشور

- **دراسات اللغة العربية:**

٧- مستويات الخطاب في أدب الرحلة دراسة في شرق وغرب لمحمد حسين هيكل ..... ١٨٩ – ٢١٠

م. د. ضرغام عدنان صالح الياسري

تابع محتويات العدد ٦٨

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
٨- **تعدد الآراء في المذهب الحنفي قائم على أصول(الحقيقة والمجاز أنموذجًـــا**	٢١١ - ٢٤٢
م.م. نبراس محمود عبد الرزاق & م.م. هدى محمد محسن	
• **الدراسات الاجتماعية:**	
٩ - **مهارات القراءة وعلاقتها بعمليات الذاكرة لدى طلبة المرحلة المتوسطة**	٢٤٥ - ٢٧٢
أ.م.د. عدي راشد محمد القلمجي	
١٠- **عملية الإصلاح في العراق ودورها في تعزيز ثقافة الاعتدال والتعـــايش**	٢٧٣ - ٢٩٦
م.د. أحمد محمد علي جابر العوادي	
١١- **الوضع الاجتماعي العراقي عام ١٩٣١ ورأي الصحافة العراقية..**	٢٩٧ - ٣٢٢
المدرس/ فيان حسين أحمد	
• **الدراسات الاقتصادية:**	
١٢- **الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة**	٣٢٥ - ٣٧٤
د. محاسن السيد نصر محمود جاد	
• **الدراسات الفنية:**	
١٣- **آليات إعداد الممثل في المسرح العراقي المعاصر «صلاح القصب في مسرح الصورة أنموذجًا»**	٣٧٧ - ٤٠٤
د. عمار عبد سلمان محمد	
١٤- **الأبعاد الجمالية لسيمياء التواصل العلاماتي وتمظهراتها في فنـون مـا بعـد الحداثـة**	٤٠٥ - ٤٣٢
أ.م.د. هيلا عبد شهيد مصطفى	
١٥- **توظيف استراتيجية المتشابهات لتطوير الانطباع البصري عند طلبة التربية الفنية حول التكوين الفني**	٤٣٣ - ٤٦٠
أ.م.د. عمر عنيزي سلمان	

تابع محتويات العدد ٦٨

عنـوان البحـــث	الصفحـــة

- **الدراسات اللغوية:**

16- Влияние членения и порядка слов на грамматическое и семантическое значение простых предложений в русском языке **1-16**

Аль Шаммари Маджида Джамиль Ашур

تـأثير تقسـيم وترتيـب الكلمـات علـى المعنـى النحـوي والـدلالي للجمـل البسيطة في اللغة الروسية.

د. ماجدة جميل عاشور الشمري

17- Dr. Hamed Gohar and the establishment of the National Institute of Oceanography and Fisheries in Hurghada from 1928-2020 AD ..... **17 - 54**

Prof. Ashraf Mo'nes & Dr. Abdelraheam Hamed

الـدكتور حامـد جـوهر وإنشـاء المعهـد القـومي لعلـوم البحـار والمصـايد بالغردقة من ١٩٢٨-٢٠٢٠ م

أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس & د. عبدالرحيم حامد أحمد محمود

18- The Extent of Knowledge in Iraqi Women To Furnish Bedroom ..... **55 - 76**

Siham Muhsin Amwilih Al-Rubaiee

مدى معرفة المرأة العراقية لتأثيث غرفة النوم

الباحثة/ سهام محسن الربيعي

الصراع الأسباني – البريطاني حول جبل طارق بين المصالح المشتركة والحقوق الوطنية (١٨٩٨-٢٠٠٩م)

د. أماني صلاح الدين سليمان حسن

باحث بكلية الدراسات الدولية

جامعة صون يات سن – جمهورية الصين الشعبية

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

معهد دراسات البحر المتوسط – جامعة الإسكندرية

amanyssh@yahoo.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يستعرض هذا البحث نشوب وتطور الصراع بين كل من بريطانيا وأسبانيا للسيطرة على القسم الشمالي من مضيق جبل طارق؛ حيث يستهدف النظر في تطور العلاقات الثنائية بين أسبانيا وبريطانيا في الإطارين الإقليمي والدولي خلال القرن العشرين في مناسبات معينة ألا وهي الحربين العالميتين، وكذلك امتداد الصراع لمنظمات إقليمية ودولية، وبخاصة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهي الهيئات التي مارست أو مازالت تمارس دور الوساطة في الصراع المزمن بين الجارتين الأوروبيتين بشأن السيطرة على جبل طارق.

ويتضح من خلال استعراض هذه الأحداث تعقيد العلاقات الأسبانية البريطانية التي تتطلب التنسيق والتعاون ضمن الجماعة الأوروبية أو خلال سنوات الحرب الباردة، في مقابل مواقف الجانبين المتصلبة حول السيادة على جبل طارق وهو ما يجعلهما حليفتين في بعض الأحيان وخصمين في وقت آخر.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Abstract:

This article investigates the outbreak and development of the conflict over Gibraltar between Britain and Spain in their pursuit to control the northern part of the Strait. It aims to revisit the development of bilateral relations between Spain and Britain in the regional and international frameworks during the twentieth century on certain occasions, namely the two World Wars, as well as the presence of the conflict through regional and international organizations, specifically the United Nations, the European Union, and the North Atlantic Treaty Organization (NATO), which are the bodies that involved in mediating the Gibraltar conflict between the two European neighbours.

This article highlights the events which prove the complexity of the Spanish-British relations that required coordination and cooperation within the European Community or during the years of the Cold War, and on the other hand; the stubborn positions of the two sides regarding sovereignty over Gibraltar, which would make them allies and sometimes opponents.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المقدمة:

رغم أن البحر المتوسط لا يعد أكبر بحار العالم مساحة أو أغناها بالموارد الطبيعية، إلا إن أهميته الملاحية وموقعه الاستراتيجي المشاطيء لقارات العالم القديم جعله مركزًا للصراع بين دول وإمبراطوريات عدة منذ العصور القديمة وحتى الوقت الراهن. كما يتفرد البحر المتوسط بكونه أشبه ببحيرة محدودة المداخل والمخارج؛ مما جعل المضايق الموصلة منه وإليه سببًا دائمًا للنزاع بين الدول المتحكمة جغرافيا في تلك المضايق من جهة، وبين الدول الطامعة في السيطرة عليها من جهة أخرى.

ومثلما كان مضيق البوسفور في شمال شرق البحر المتوسط، وقناة السويس في جنوب شرقه مطمعا لهجمات استعمارية وحروب متكررة بين قوى كبرى، منها الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا وغيرهم، نجد أن الصراع على بوابة غرب المتوسط لم يخمد طيلة قرون، بين كل من أسبانيا والمغرب وبريطانيا. وبين سياسات الاحتلال وفرض الأمر الواقع من جهة، وبين الاستعمار وادعاءات التنمية من جهة ثانية؛ وصل هذا الصراع في القرن العشرين إلى أروقة المؤسسات الدولية، وأصبح النزاع حول القسم الشمالي من مضيق جبل طارق موضوعًا رئيسًا ومتكررًا ضمن الملفات الدولية العصية على الحل؛ في ظل تشبث كل من أسبانيا وبريطانيا بحقوقهما المزعومة في السيطرة على المستعمرة الصغيرة في جنوب شبه جزيرة أيبريا.

ويستعرض هذا البحث نشوب وتطور الصراع بين كل من بريطانيا وأسبانيا للسيطرة على القسم الشمالي من مضيق جبل طارق؛ حيث يستهدف النظر في تطور العلاقات الثنائية بين أسبانيا وبريطانيا في الإطارين الإقليمي والدولي خلال القرن العشرين في مناسبات معينة ألا وهي الحربين العالميتين، وكذلك امتداد الصراع لمنظمات إقليمية ودولية، وبخاصة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهي الهيئات التي مارست أو مازالت تمارس دور الوساطة

في الصراع المزمن بين الجارتين الأوروبيتين بشأن السيطرة على جبل طارق. ويتضح من خلال استعراض هذه الأحداث تعقيد العلاقات الأسبانية البريطانية التي تتطلب التنسيق والتعاون ضمن الجماعة الأوروبية أو خلال سنوات الحرب الباردة، في مقابل مواقف الجانبين المتصلبة حول السيادة على جبل طارق وهو ما يجعلهما حليفتين في بعض الأحيان وخصمين في وقت آخر.

جبل طارق بين تواضع المساحة وعبقرية الجغرافيا والتاريخ:

قبل اكتشاف العالم الجديد في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، ظن سكان العالم القديم أن ذلك المضيق في غرب البحر المتوسط ما هو إلا بوابة إلى عوالم مجهولة وأبعاد أسطورية. وأطلق الرومان عليه اسم أعمدة هرقل Pillars of Hercules،حيث اعتقد اليونانيون، وتلاهم الرومان، أن البطل الأسطوري هرقل بعد أن هزم المارد ذا الثلاث رءوس جيريون، أراد أن يسجنه في مكان بعيد ليريح العالم من شره، وتقول الأسطورة أن البطل هرقل توجه إلى أبعد نقطة في البحر المتوسط، وشق الجبل إلى نصفين ليبعد المارد الشرير إلى جزيرة نائية في المحيط الأطلسي.[١]

وتعد صخرة جبل طارق ذات الموقع الاستراتيجي بمثابة الجناح الشمالي لبوابة غرب البحر المتوسط، التي تحمل ساكني شواطئه من العالم القديم إلى رحابة المحيط الأطلسي وبالعكس. ومن المفارقات أن أسبانيا التي لم تكف طيلة ثلاثة قرون عن اتهام بريطانيا باحتلال ذلك القسم الشمالي من المضيق الواقع جغرافيا في أسبانيا، تحتل أسبانيا نفسها القسم الجنوبي من المضيق في مدينتي سبتة ومليلية[٢] اللتين تقعان في أراضي المملكة المغربية. إذن، فالمضيق فعليا يرزح تحت الاحتلال البريطاني شمالا والاحتلال الأسباني جنوبًا.

أما القسم الشمالي من المضيق – محل اهتمام هذا البحث، فيمتد لمساحة 6.7 كيلومتر مربع، ويسكنه قرابة ٣٤ ألف نسمة (تعداد ٢٠١٩)؛ منهم ٣٢ ألف

مواطن يحمل الجنسية البريطانية بصفة بريطاني من جبل طارق British Gibraltarian. وتعد اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للمستعمرة، ويتحدث السكان كذلك اللغة الأسبانية، ولغات أخرى منها اللغة العربية، وعملة المستعمرة هي جنيه جبل طارق Gibraltar Pound ويسمح أيضًا بتداول كل من الجنيه الإسترليني واليورو دون أن يكون أي منهما عملة رسمية. ويعد جبل طارق واحدًا من أربع عشرة مستعمرة يطلق عليها الممتلكات البريطانية في أعالي البحار Overseas British Territories[٣] وهي مناطق تتمتع بالحكم الذاتي لكنها تتبع دولة المملكة المتحدة في التمثيل الخارجي والشئون العسكرية. ويتاخم جبل طارق إقليم أسباني هو Campo Gibraltar أي ريف جبل طارق وهو يضم المدن والقرى الأسبانية المحيطة بمستعمرة جبل طارق في مساحة تبلغ ٥٠٠ كيلومتر مربع يسكنها ٢٧٠ ألف نسمة (تعداد عام ٢٠١٨). ويضم ريف جبل طارق عدة بلديات تتبع إقليم قادش الأندلسي وهي الجزيرة، لالينيا، سان روكي، لوس باريوس، كاستيلا دي لافرونتيرا، خيمينا دي لافرونتيرا، وأخيرا مدينة طريفة. وكان الإقليم يضم أيضًا مدينة وصخرة جبل طارق حتى احتلتهما القوات البريطانية والهولندية عام ١٧٠٤. وتنقسم مستعمرة جبل طارق نفسها إلى الصخرة التي يبلغ ارتفاعها ٤٢٦ متر، ومدينة جبل طارق التي تنقسم إلى سبعة أحياء سكنية، ومطار دولي، وقاعدة عسكرية تابعة لحلف شمال الأطلسي، وكذلك الميناء المتحكم في مضيق جبل طارق.[٤]

تمتد الحدود الفاصلة بين مستعمرة جبل طارق والأراضي الأسبانية بطول ميل واحد في خط مستقيم تقريبا يمتد من الشرق إلى الغرب عبر سياج مرتفع محازي لمدرج مطار جبل طارق. وتقع مدينة لا لينيا La Linea الأسبانية بالداخل الأسباني على الحدود مباشرة، شمال السياج الفاصل وهي المدينة التي يعمل جميع سكانها تقريبا في جبل طارق، حيث يقطعون الحدود نحو الجنوب يوميًا. ويمثل سكان لا لينيا العدد الأكبر من العمال بالمستعمرة منذ سيطرة البريطانيين عليها في القرن الثامن

عشر، حيث بنى هؤلاء العمال الأسبان الأرصفة التجارية والعسكرية لميناء جبل طارق، ومعظم الإنشاءات من فنادق ومنازل وغيرها. كما إن نساء لا لينيا الأسبانيات تعملن أيضًا بجبل طارق، وخاصة في وظائف الخدمة المنزلية وغيرها من الأعمال اليدوية. وتمتد مساكن العمال على منحدر صخري في الجانب الأسباني يصل حتى مياه خليج الجزيرة Algeciras. ونظرًا لتواضع المساحة الأصلية للمستعمرة؛ قام العمال بأوامر بريطانية وعلى مدى سنوات طوال بردم أجزاء من الشاطيء بهدف توسيع الرقعة الصالحة للسكن والبناء، وهو ما يعني أن مساحة معتبرة مما يعد الآن أراضي المستعمرة لم تكن موجودة فعليًا حتى القرن الثامن عشر.(٥)

وبعد أن مرت قرون من حكم الرومان، والفندال، وحتى الدول الإسلامية المتعاقبة، على شبه جزيرة أيبريا كان خلالها المضيق تابعًا لمن يحكم أسبانيا؛ نشبت حرب الخلافة الأسبانية Spanish Succession War(٦) لتتسبب في فصل جبل طارق عن أسبانيا، وتفرض واقعا جديدا على ذلك الموقع الاستراتيجي. ذلك أن حرب الوراثة الأسبانية (١٧٠١–١٧١٤م) التي دامت أكثر من ثلاث عشرة سنة انتهت بتوقيع معاهدة أوترخت وإعادة توزيع واقتسام الممالك الأوروبية لأراضيهم ومستعمراتهم طلبا لإحلال السلام في أوروبا.(٧)

واختصت المادة العاشرة من معاهدة أوترخت بوضع جبل طارق والتي كانت القوات البريطانية والهولندية قد احتلتها بالفعل منذ عام ١٧٠٤. وجاء ما يلي ضمن نص المادة العاشرة من الاتفاقية:

"يسلم الملك الكاثوليكي [ملك أسبانيا]... لملك بريطانيا العظمى صلاحياته الكاملة والمطلقة لبلدة وقلعة جبل طارق، وكذلك الميناء والتحصينات حولهما؛...ويشترط الملك الكاثوليكي نقل الصلاحيات المذكورة أعلاه والتي ستسلم لبريطانيا العظمى دون أية ولاية قضائية ودون أي اتصال مفتوح عن طريق البر مع داخل البلاد...

... وفي حال أن قرر التاج البريطاني التخلي عن صلاحياته في جبل طارق بالهبة أو البيع أو أية وسيلة أخرى، فإن التاج الأسباني هو الخيار الأول والمقدم على كل من عداه فيما يخص نقل الصلاحيات أو إعادة جبل طارق الذي لن يكون إلا لأسبانيا قبل أي قوة غيرها[٨]

والحقيقة أن صياغة نص المادة العاشرة من معاهدة أوترخت تعد أحد الأسباب الرئيسة لتعقيد وضع المستعمرة، وتمسك كل من أسبانيا وبريطانيا بادعاء حقوقهما في السيطرة عليها، حيث إن صياغة تلك المادة تحمل ألفاظًا يراها الدبلوماسيون ومتخصصو القانون الدولي غامضة ومطاطة بل ومتضاربة أحيانا. فعلى سبيل المثال؛ نصت المادة على أن ملك أسبانيا يهب صلاحياته –وليس سيادة أو حكم أو احتلال– جبل طارق لملك بريطانيا، وهو ما يرد عليه البريطانيون بأنهم قد فازوا بالمستعمرة نتيجة لحرب انتصروا فيها وبجهدهم العسكري، خاصة وأنهم قد احتلوها بمساعدة الهولنديين في عام ١٧٠٤م قبل سنوات طوال من الهبة الملكية الأسبانية التي نصت عليها المعاهدة. ومن المعروف أن الاحتلال العسكري يترتب عليه حقوق وواجبات ووضعا دوليا، يختلف عن التنازل أو الهبة بحسب القانون الدولي. لكن البريطانيين والأسبان وقعوا المعاهدة بمباركة الطرفين، فكيف للبريطانيين اليوم أن يرفضوا بندا من أخطر بنودها، ويرفضون الهبة ونقل صلاحيات الملك، ويدعون الانتصار العسكري. كما نصت المادة نفسها على حتمية أن تعود ملكية المستعمرة إلى ملك أسبانيا، إن قررت بريطانيا التخلي عنها جزئيًّا أو كليًّا، بالانسحاب أو التنازل أو البيع أو الهبة. وهو ما يعني أن استقلال جبل طارق ليس واردًا أو قانونيًّا، وأن البديل للوضع الراهن أي الإدارة البريطانية – بحسب المعاهدة– هو الانضمام إلى أسبانيا، والخضوع للدولة الأسبانية فقط لا غير. لذا فالمادة العاشرة التي يتمسك بها البريطانيون، وكذلك الأسبان تحمل في نصها بنودًا متضاربة ومحيرة وتتعارض مع الوضع القائم والمستقبلي على حد سواء. [٩]

مستعمرة جبل طارق في نهاية القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى:

بنهاية القرن التاسع عشر، تحكمت بريطانيا العظمى في أهم مضيقين مائيين للعبور من وإلى البحر المتوسط؛ ألا وهما قناة السويس المصرية في جنوب شرق المتوسط وكذلك مضيق جبل طارق في غربه، وأصبح تموين وإمداد بل وأحيانا صيانة وإصلاح السفن العابرة للبحر المتوسط تتم برقابة بريطانية. ولم تعترف أسبانيا أبدا بالسيادة الكاملة للبريطانيين على كامل برزخ جبل طارق بما فيه الميناء والمستعمرة، وأصروا على أن نص معاهدة أوترخت قد سلم البريطانيين إدارة مؤقتة تقتصر على صخرة جبل طارق الاستراتيجية التي تطل على المضيق مباشرة. ويصر الأسبان حتى اليوم أن توغل البريطانيين في أراضي أسبانيا ومياهها الإقليمية لا يجب شرعنته أو التعامل معه بمنطق الأمر الواقع، وأن التواجد البريطاني في جبل طارق احتلال يتجاوز ما قبلته أسبانيا بمقتضى معاهدة أوترخت. (١٠)

وشهد القرن التاسع عشر ذروة التنافس الاستعماري، خاصة بين بريطانيا وفرنسا، للسيطرة على حوض البحر المتوسط. وتسابقت القوتان العظمتان على احتلال شواطئه، ومنع قوى أخرى كأسبانيا وألمانيا وروسيا من منافستهما على السيطرة على مضايقه. كان احتلال بريطانيا لجبل طارق وسيطرتها على القسم الشمالي من مدخل البحر المتوسط الغربي، حافزا كبيرا لفرنسا للتغلغل في الساحل الشمالي الأفريقي الغربي، فاحتلت الجزائر عام١٨٣١م، وتونس عام ١٨٨١م، ثم بدأت في قضم قطعة تلو الأخرى من المغرب الأقصى أيضًا. لم تكن بريطانيا فقط هي سبب التحركات الفرنسية المحمومة لإيجاد موطيء قدم في غرب المتوسط؛ بل أيضًا أسبانيا والتي كانت تحتل سبتة ومليلية وتطمع في التوسع في شمال المغرب وصحرائه الغربية. أي أن ساحل شمال أفريقيا وشعوبه العربية الأفريقية، هي من دفعت من حريتها واستقلالها ثمن التنافس الاستعماري الأوروبي.(١١)

وارتفعت بعض الأصوات في بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر مشككة في جدوى الاحتفاظ بمستعمرة جبل طارق؛ حيث ناقش العديد من العسكريين والسياسيين مدى أهمية المستعمرة بالنسبة للأمن العسكري البحري البريطاني، وتركزت شكوكهم حول إمكانية حمايتها، خاصة وأن ميناءها صغير المساحة محدود المدخل قد تستطيع الحامية البريطانية حمايته والذود عنه لأسابيع أو شهور وهي متمترسة خلف صخرته الراسية وتحصيناته الحديثة؛ إلا إن وصول الإمدادات إليها برًا أو بحرًا يعد مستحيلا، خاصة إذا كانت السلطات في أسبانيا غير متعاونة أو معادية لبريطانيا. ورأى المؤيدون للانسحاب من جبل طارق أن الإصرار على الاحتفاظ بالمستعمرة الصغيرة هو استهانة بأرواح أفراد الحامية العسكرية وعتادها، والتي ستصمد وتدافع عن نفسها لوقت طال أو قصر دون أن تستطيع بريطانيا دعمها أو تعزيزها، مما يعني هلاك رجالها لا محالة، بعد حصار طال أم قصر.[١٢]

كما انتشرت على صفحات الصحف البريطانية مقارنات بين جبل طارق ومواني‌ء البحر المتوسط الخاضعة للسيادة البريطانية؛ خاصة جزيرتي قبرص ومالطا، وكيف أن هاتين الأخيرتين تقدمان مزايا استراتيجية كبيرة، لن تكلف الإمبراطورية كثيرًا سواء ماديًا أو بشريًا حال أن اعتمدت عليهما لتأمين مصالحها في البحر المتوسط؛ خاصة وأن الجزيرتين تمنحان المدفعية البريطانية قدرة أكبر على إصابة الأهداف البحرية دون التضحية بالجنود البريطانيين مقارنة بصخرة جبل طارق. وارتفعت بعض الأصوات أيضًا تقترح أن تعيد بريطانيا لأسبانيا جبل طارق في مقابل السيطرة على سبتة ومليلية الواقعتين تحت الحكم الأسباني من خلال عملية تبادل ترضي الطرفين، وتضمن لبريطانيا استمرار التحكم في المدخل الغربي للبحر المتوسط، من موقع – بحسب أصحاب الاقتراح– أفضل استراتيجيًّا ودفاعيًّا. كان رائد المدرسة الفلسفية الوضعية ريتشارد كونجريف[١٣] أول من جاهر بهذا الاقتراح عام ١٨٥٧ في مقال مطول بعنوان "جبل طارق والسياسة الخارجية لإنجلترا: مقترح بشأن تسليم الصخرة"

Gibraltar: the Foreign Policy of England (a plea for the surrender of the Rock) ، فظلت هذه الفكرة مطروحة على استحياء في دوائر بريطانية عدة، إلى أن نشرت جريدة The Spectator البريطانية مقالًا صريحًا عام ١٨٨٢ مخاطبة رئيس الوزراء جلادستون (١٨٠٩–١٨٩٨م) عن جدوى الاحتفاظ بالمستعمرة، وإمكانية تبني فكرة كونجريف عن مبادلتها مع سبتة. إلا إن ردود الفعل كانت عاصفة، وتبين معها أن المؤمنين باستمرارية السيطرة والتوسع الإمبريالي البريطاني، وعدم تسليم أي شبر من أراضي المستعمرات كانوا الأكثر قوة وتأثيرا، حيث تشبثوا بكل شبر من الأرض حازته بريطانيا من خلال جهودها و"تضحياتها" العسكرية بحسب رأيهم، وتفوق رأي هذا الفريق المتمسك باستمرار السيطرة البريطانية على المستعمرة. (١٤)

ورغم الجدل البرلماني والصحفي حول جدوى الاحتفاظ بمستعمرة جبل طارق، أطلقت الحكومة البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر مشروعا طموحا لتحديث البنية التحتية في المستعمرة، وخصصت له ميزانية تجاوزت الخمسة ملايين جنيه استرليني. كما شكل البرلمان البريطاني لجنة خاصة لمتابعة أعمال التطوير فنيًّا وماليًّا، وكذلك للتأكد من جدوى مشروعات التطوير بشقيها العسكري والمدني. إلا إن الغضب الأسباني في أعقاب أحداث ١٨٩٨م(١٥) أثار قلق بريطانيا؛ خشية أن تعلو النبرة الوطنية الأسبانية، وأن تحاول أسبانيا استعادة جبل طارق دبلوماسيًّا أو عسكريًّا لتعويض مستعمراتها التي آلت إلى الولايات المتحدة، كما إن وتيرة التوتر ارتفعت بين فرنسا وبريطانيا أيضًا بفعل أحداث فاشودة (١٦) وظهر سيناريو محتمل ناقشه السياسيون والعسكريون البريطانيون عن احتمال تحالف أسباني فرنسي قد يستهدف البريطانيين في جبل طارق ليحقق انتقامًا فرنسيًا، واستعادة لكرامة أسبانيا الجريحة بضربة واحدة، خاصة وأن جبل طارق جغرافيا أقرب للبلدين من أية مستعمرات بريطانية أخرى. (١٧) وهو السيناريو الذي عزز احتماليته توقيع المفاوضات المكثفة بشأن المغرب بين الجانبين الفرنسي الأسباني عام ١٩٠٢م، وهو المسار الذي توسع

وضم بريطانيا فوقعت اتفاقها الودي مع فرنسا في ١٩٠٤م؛ وأعقبه التنسيق الفرنسي-الأسباني في المغرب وتحقيق الاستقرار لمصالح بريطانيا في مصر. وبذلك انتهى التهديد الفرنسي لبريطانيا، ولو بصورة مؤقتة وبقيت أسبانيا الجريحة ذات الإمبراطورية المفقودة، دون تعويض مناسب أو ترضية لكرامتها المهدرة. (١٨)

وهنا وجد الأسبان أنفسهم أمام خيارين: الأول هو الانضمام إلى التحالف الإنجليزي الفرنسي في مواجهة التحالف الذي شكلته ألمانيا مع إمبراطورية النمسا والمجر، أما الخيار الثاني، فهو المطالبة باستعادة جبل طارق والدخول في مواجهة مع البريطانيين الذين سيرفضون تسليم المستعمرة، مما قد يقود إلى مواجهة عسكرية تخسرها أسبانيا. وانعقد مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦م لمناقشة المسألة المغربية في مدينة الجزيرةAlgaciras الأسبانية -على بعد بضعة كيلو مترات من جبل طارق- ليمهد لغلبة الخيار الأول. واختارت كل من أسبانيا وبريطانيا وفرنسا تنحية خلافاتهم جانبا لتأمين أطماعهم الاستعمارية في شمال أفريقيا وإبعاد الخطر الألماني الداهم عن المغرب، وعندما انعقد مؤتمر الجزيرة بمشاركة اثنتي عشرة دولة ووساطة الولايات المتحدة؛ بدت أسبانيا مستعدة لتهدئة لهجتها وهجومها المستمر على بريطانيا، وإبداء وجه متعاون في سبيل عرقلة مشروعات ألمانيا وحلفائها. (١٩) وأعقب مؤتمر الجزيرة تبادل عدد من المذكرات والمقترحات الدبلوماسية بين بريطانيا وأسبانيا؛ تمخضت عن تشكيل حلف قرطاجنة Cartagena Pact عام ١٩٠٧؛ والذي أبقى على الوضع القائم Status Quo في غرب المتوسط دون تغيير، تبعًا لاتفاق أطراف الحلف، بريطانيا وفرنسا وأسبانيا. وتعهد المتحالفون صراحة بألا يسعى أي منهم لتغيير الوضع القائم فيما يخص الجيوب الأسبانية في شمال أفريقيا، والتواجد الفرنسي في المغرب، وكذلك الحكم البريطاني في جبل طارق.(٢٠)

وبذلك تكون القوى الأوروبية الثلاثة قد اتفقن على تنحية خلافاتهم جانبًا والتصدي معا للخطر الألماني، الذي أصبح مؤكدًا في ظل أزمات البلقان

وأغادير والتدخل في المغرب وغيرها من التحركات الألمانية المنذرة بحرب وشيكة. واستقر الأسبان على تهدئة نبرتهم ضد بريطانيا بشأن جبل طارق، والتي كان من الواضح أن الوقت وترتيبات الدفاع البحري البريطاني لن تترك أدنى فرصة للتفكير في تسليمها لأسبانيا. أي إن الأسبان قرروا عدم خوض معركة كانت نتائجها محسومة، ويصعب أن تنتهي بانتصارهم، بل وستجعلهم أعداء لبريطانيا، وهو ما لم يكن لأسبانيا قبل به.

واندلعت الحرب العظمى (١٩١٤–١٩١٨م) حاملة تحديات كبرى عسكرية وسياسية واقتصادية للبريطانيين، حيث كانت بلادهم فاعلا أساسيًّا في أحداثها ومعاركها، بينما أعلنت أسبانيا حيادها ورفضها المشاركة في الحرب إلى جانب أي من الأطراف المتصارعة. ويعزي المحللون انصراف أسبانيا عن المشاركة بالحرب العظمى لعدة عوامل؛ على رأسها الضعف الاقتصادي والسياسي والعسكري؛ وكذلك عدم قدرتها على تحديث جيشها وتسليحه، أو تطوير مؤسساتها الصناعية والإدارية والتي كانت متخلفة بكثير عن أوروبا(٢١).

ورغم أن أسبانيا قد أعلنت الحياد حتى قبل بداية الحرب فعليًّا، إلا إن البريطانيين رءوا أن هذا الحياد لا يناسبهم؛ وطالبت بريطانيا بثلاثة مطالب أساسية من حكومة أسبانيا ألا وهي، توفير الغذاء للمستعمرة، تسهيل عمليات القوات البحرية البريطانية لمراقبة المضيق، وأخيرًا رصد تحركات الجواسيس الألمان ومساعدة الاستخبارات البريطانية في القبض عليهم. ومن خلال لقاءات دبلوماسية وعسكرية متعددة بين الجانبين؛ أكد البريطانيون على أن جبل طارق أكبر من مجرد مستعمرة بل هي مركز إدارة العمليات البحرية في غرب المتوسط، ومفتاح سيطرة بريطانيا على شمال أفريقيا، والمدخل الغربي للمتوسط سواء تجاريا أو عسكريا. وأكد البريطانيون خلال هذه اللقاءات أن حياد أسبانيا قد يعني عدم الانخراط في العمليات

العسكرية، لكن على الأسبان ألا يتخلوا عن الدعم البري والبحري للمستعمرة التي قد تصبح دون عونهم منقطعة عن العالم وهو ما ستعتبره بريطانيا تصرفًا عدائيًا أسبانيا.(٢٢)

كان توريد احتياجات مستعمرة جبل طارق سواء لسكانها أو لخدمة السفن العابرة للمضيق يقع على عاتق البر الأسباني، وكذلك المغرب الفرنسي خاصة بعد تفاهمات حلف قرطاجنة. لكن إعلان أسبانيا حيادها الرسمي جعل الوضع في غرب المتوسط معقدًا؛ حيث صدر أمر ملكي أسباني في الرابع من أغسطس عام ١٩١٤م يحظر تصدير الفحم وجميع أنواع الحبوب والحيوانات الحية والحاصلات الزراعية، خاصة للدول المتحاربة. ولم تتوان بريطانيا عن أن تطلب صراحة من أسبانيا ألا تنقطع الإمدادات القادمة من الأراضي الأسبانية إلى جبل طارق. وعقب لقاء بين سفير بريطانيا في مدريد مع وزير الخارجية الأسباني، صدرت أوامر من الحاكم العسكري الأسباني لوزارة الخزانة وضباط الجمارك في الجزيرة الخضراء بغض الطرف عن تطبيق أمر منع التصدير فيما يخص جبل طارق؛ حيث إن حكومة ادواردو داتو(٢٣) تعهدت للحكومة البريطانية بألا تعوق خطوط الإمداد من أغذية وأدوية ومستلزمات مختلفة من البر الأسباني إلى داخل المستعمرة. وكانت السفن المحملة بالبضائع الأسبانية تسجل كشحنات متجهة إلى مدينة سبتة ثم تفرغ حمولتها في عرض البحر لسفن إنجليزية تتجه إلى جبل طارق، كما كان بعضها يذهب مباشرة للمستعمرة. وعللت حكومة داتو هذا التصرف فيما بعد بأن المزايا التفضيلية التجارية للمستعمرة تجعل من المفيد للاقتصاد الأسباني استمرار التعاون مع البريطانيين رغم الحياد الأسباني المزعوم. (٢٤)

وعلى غير المتوقع، صمتت الأصوات المطالبة بعودة جبل طارق في أسبانيا إلى حد كبير أثناء سنوات الحرب، وحرص رؤساء الوزارات الأسبانية المتعاقبون على ألا يسمحوا للسياسيين بإثارة قضية جبل طارق على الإطلاق. ومن الحوادث

المشهورة بهذا الشأن أن الجنرال بريمو دي ريفيرا[٢٥]حاكم مدينة قادش Cadiz قد ألقى خطبة عامة حماسية في مارس ١٩١٧ طالب فيها بعودة المستعمرة إلى الوطن الأم أسبانيا، ورغم كونه واحدًا من أخلص الرجال للملكية الأسبانية؛ تمت إقالة دي ريفيرا من منصبه على الفور واتهامه بإشعال الفتنة وإثارة حماس الشعب تجاه "قضية مؤجلة".[٢٦]

وأدى الاعتماد على جبل طارق كقاعدة عسكرية بحرية رئيسة للبريطانيين في سنوات الحرب إلى انتهاكات جسام في حق السيادة الوطنية الأسبانية؛ تمثلت في إبحار السفن البريطانية في المياه الإقليمية الأسبانية دون إذن أو تصريح، وخاصة في مياه خليج الجزيرة غرب المستعمرة، والذي تعد مياهه أسبانية وليست دولية أو بريطانية. ولم يضع البريطانيون هذا الأمر في إعتبارهم أثناء سنوات الحرب، واستمرت سفنهم الحربية وسفن الخدمات الطبية وحتى سفن الإمداد في الإبحار ذهابًا وإيابا في المياه الإقليمية الأسبانية، دون استئذان الأسبان.[٢٧]

ولم يكتف البريطانيون بذلك، بل قاموا بإعداد قوائم بيضاء وسوداء لتصنيف الشركات والسفن البحرية الأسبانية بحسب مدى تعاونها مع القاعدة البريطانية في جبل طارق؛ وكانت الأولوية في التسهيلات التجارية مخصصة بطبيعة الحال للسفن والشركات المذكورة على القوائم البيضاء، مكافأة لأصحابها على تعاونهم مع بريطانيا وحلفائها. وضمت القوائم السوداء الشركات والسفن التي رفضت التعامل مع البريطانيين، وكذلك من كانت تثار حولهم شكوك بإيواء أو نقل جواسيس ألمان، أو مهربين وسلع مهربة، انتهاء بهؤلاء الذين يتعاملون مع ألمانيا وحلفائها. كان صاحب القرار في إصدار تلك القوائم هو الكولونيل البريطاني تشارلز ثورنتون رئيس هيئة الأركان البحرية ورئيس الاستخبارات البريطانية في جبل طارق. ولم تقتصر تبعات تلك القوائم السوداء على وصم واستبعاد الشركات والسفن الأسبانية المدرجة بها، بل امتد إلى مهاجمة السفن البحرية البريطانية لتلك السفن الأسبانية أثناء إبحارها بالمياه

الإقليمية الأسبانية أو خارجها على حد سواء، بزعم أنها تحمل مواد مهربة أو جواسيس ألمان. وهو ما يعني أن البريطانيين قد تجاهلوا الحياد الأسباني، وأجبروا الشركات البحرية الأسبانية على أن تختار بين أن تكون حليفتهم أو خصمهم، دون حياد أو خيار ثالث. وحاولت الحكومة الأسبانية غض الطرف عن الانتهاكات المستمرة لمياهها الإقليمية، ومطاردة بريطانيا للسفن الأسبانية ووصمها وتصنيفها، تجنبا لمواجهة مباشرة مع البريطانيين؛ رغم أن تلك الأفعال كانت تضرب سيادتها في مقتل، لكن علو نبرة الاستياء وغضب الرأي العام الأسباني أجبرت الحكومة الأسبانية على استدعاء السفير البريطاني في شهر يوليو عام ١٩١٥م للمطالبة بإيضاحات بريطانية رسمية حول هذه الانتهاكات في حق الدولة والتجارة الأسبانيتين. وهو ما رد عليه السفير البريطاني ردًا فضفاضًا، ملخصه أن بريطانيا تقوم بكل ما تراه في صالح حماية مصالحها، وقاعدتها العسكرية، وحلفائها، من كل ضرر قد يسببه الألمان في مياه البحر المتوسط. واكتفت الحكومة الأسبانية بهذا الرد المقتضب، وأسكتت الأصوات الشعبية والصحفية الناقدة لمطاردة البريطانيين للسفن الأسبانية، وكررت الحكومة الأسبانية التبرير البريطاني بأن الهدف من هذه الأفعال هو التضييق والمطاردة ضد ألمانيا وأعوانها، وأنه لا يستهدف الأسبان الملتزمين بالحياد، والذين لا يتعاملون مع الألمان وحلفائهم. (٢٨)

وفي ديسمبر ١٩١٥م، انتهت وزارة ادواردو داتو، وخلفه رئيسا للحكومة ألبارو دي فيجويرا (١٨٦٣-١٩٥٠م)(٢٩) وهو السياسي المخضرم الذي أعلن منذ سنوات تأييدًا راسخًا لبريطانيا وحلفائها في أي معركة تخوضها ضد ألمانيا. إذن انتقلت رئاسة الحكومة الأسبانية من داتو وحزبه الذي تساهل مع بريطانيا واتخذ مواقف مهادنة مع التدخلات البريطانية، إلى رجل جديد غير مقتنع بحياد بلاده ويعلن صراحة وفي كل مناسبة أنه مؤيد متحمس لبريطانيا وفرنسا في حربهما على ألمانيا المعادية. (٣٠)

وانقسم الرأي العام الأسباني أثناء حكم دي فيجويرا؛ حيث رأى بعض

الأسبان أن بريطانيا هي خصمهم التاريخي التي تحتل جبل طارق وتستبيح مياههم الإقليمية مطاردة سفنهم التجارية؛ وهو ما جعلهم يميلون لإعلان الحرب عليها والانضمام إلى ألمانيا. وعلى الجانب الآخر، رأى آخرون أن حرب الغواصات التي تشنها ألمانيا في البحر المتوسط وحول الجزر البريطانية قد سببت أذى بليغا للتجارة الأسبانية، وهو ما يستوجب الحرب على ألمانيا. كان استمرار الحياد غير مقنع للشعب الأسباني؛ خاصة بعد أن تخلت بعض الدول عن حيادها ومنها إيطاليا والبرتغال. وتواصل الألمان مع الحكومة الأسبانية عارضين ضم جبل طارق وطنجة والبرتغال، حال إعلان الحرب على بريطانيا. وفوجيء البريطانيون في يونيو ١٩١٦م بظهور الغواصة الألمانية U35 في ميناء قرطاجنة الأسباني؛ حيث حمل قائدها رسالة ودية من القيصر الألماني فيلهلم الثاني (١٨٥٩–١٩٤١م) إلى ملك أسبانيا ألفونسو الثالث عشر (١٨٨٦–١٩٤١م). وأعلنت بريطانيا في بيان شديد اللهجة استياءها من هذه الحادثة، مما جعل الحكومة الأسبانية تسارع بإصدار بيان يؤكد أنها قد فوجئت بالزيارة وأنها ستحرص على عدم تكرارها، وأنه لا تغيير على الإطلاق في موقف أسبانيا المعلن. (٣١)

ولم يشفع لأسبانيا حيادها، وظلت واقعة بين سندان البريطانيين في جبل طارق المتربصين بتجارتها البحرية، وبين مطرقة الغواصات الألمانية وطوربيداتها التي تغرق السفن التجارية في البحر المتوسط وحول السواحل البريطانية. وأصبحت الحكومات الأسبانية المتعاقبة في نظر الشعب حكومات ضعيفة لا تستطيع الصمود أمام القوى التي تدهس المصالح الأسبانية دون اكتراث. كان الألمان مدركين أن دي فيجويرا يحاول إقناع الملك والسياسيين الأسبان بإعلان الحرب على ألمانيا، فتبنت السفارة الألمانية في مدريد حملات دعائية معلنة واستخباراتية خفية لتأليب الرأي العام ضد الحكومة، التي تريد التحالف مع المحتل البريطاني. وفتح دي فيجويرا قناة اتصال سرية مع الحلفاء عن طريق السفير الأسباني في باريس، طلب خلالها من الحلفاء أن يعدوه بمثل ما وعدت ألمانيا، أي استرداد جبل طارق وضم طنجة والبرتغال مقابل

إعلان الحرب على ألمانيا. إلا إن انضمام الولايات المتحدة إلى الحلفاء والهزائم المتتالية لألمانيا قللت من أهمية أسبانيا وجيشها الضعيف، فرفض الحلفاء العرض الأسباني؛ لإدراكهم أن ما تطلبه أسبانيا يفوق مكاسب دخولها الحرب إلى صفهم.(٣٢)

وفي أبريل ١٩١٧م، أغرقت الغواصات الألمانية السفينة الأسبانية سان فولجنسيو – والتي كانت تحمل شحنة فحم من نيوكاسل البريطانية إلى أسبانيا– مما جعل دي فيجيروا يرسل إنذارا شديد اللهجة إلى ألمانيا محذرا إياها من تكرار الهجوم على السفن الأسبانية وإلا سيحدث ما لا تحمد عقباه. واعتبر الملك الأسباني أن رئيس وزرائه قد خرج عن مقتضيات الحياد بسبب هذا الإنذار، وانضم إليه رئيس البرلمان الأسباني، والذي اعتبر أن دي فيجويرا يمهد لإعلان الحرب على ألمانيا دون موافقة الملك والبرلمان. وتواصل ضغط الفريقين المتعاطف مع ألمانيا وكذلك المناصر للحياد على دي فيجيروا حتى استقال من رئاسة الحكومة. ورغم إجباره دي فيجيروا على الاستقالة، حرص الملك ألفونسو الثالث عشر على تعيين خلفا له ألا وهو جارثيا بريتو (١٩٣٨-١٨٥٩م) (٣٣)من بين صفوف الحزب الليبرالي أيضًا، ولكنه –بالعكس من سلفه– كان من أنصار الحياد الصارم وألا تؤدي استفزازات أي من الجانبين إلى إقحام أسبانيا في الحرب. وهو ما يعني أن الملك قد خشي أن تفسر بريطانيا إقالة دي فيجيروا بأنها تعاطفا مع الألمان، فعمد إلى استمرار الوزارة بين الليبراليين على أن يكون رئيسها من أنصار الحياد. (٣٤)

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، عادت قضية جدوى الاحتفاظ بجبل طارق إلى الساحة البريطانية، وتعلل الرافضون للاحتفاظ بها بأن المستعمرة لم تكن ذات جدوى كبيرة، خاصة مع الدور الذي لعبته الغواصات الألمانية، والتي لم توقفها مدفعية جبل طارق عن التجول بكل جرأة في غرب البحر المتوسط. وأتى الرد من الفريق المؤيد للاحتفاظ بالمستعمرة معتمدًا على نقطة أساسية ألا وهي ارتفاع الأصوات الأسبانية المناهضة لبريطانيا والمؤيدة لخصومها في أوروبا وعلى رأسهم

ألمانيا. فحتى وإن كانت جدوى المستعمرة قد تضاءلت بفعل تطور آلات الحرب البحرية، تظل أسبانيا مصدرًا لشكوك مستقبلية يعززها ارتفاع نغمة العداء الشعبي لبريطانيا، وهو ما يحتم وجود موطيء قدم للأخيرة يمكنها من مراقبة ما يحدث داخل أسبانيا ويمنع وقوع بوابة المتوسط الغربية في أيدي قوى معادية. (٣٥)

مستعمرة جبل طارق أثناء الحرب العالمية الثانية:

أصبح الجنرال فرانسيسكو فرانكو (١٨٩٢–١٩٧٥م)(٣٦) الحاكم العام المطلق في أسبانيا عقب حرب أهلية ضروس (١٩٣٦–١٩٣٩م)، نشبت في أعقاب قيادة فرانكو لإنقلاب عسكري ضد الجمهورية الأسبانية الثانية (١٩٣١–١٩٣٩م). أعلن فرانكو التزامًا راسخًا يقمع أية نزعات استقلالية أو قومية ببلاده، رافضًا مطالب للحكم الذاتي كتلك التي تبناها ناشطو إقليمي كاتالونيا والباسك. وظل فرانكو طيلة أربعة عقود يؤكد على أن من سمحوا خلال الجمهورية الأسبانية الثانية بمنح الحكم الذاتي أو حتى مناقشة إجراءاته مع أقاليم أسبانيا ما هم إلا خونة يتآمرون على الشعب الأسباني ووحدة أراضيه. كان شعار الدولة الأسبانية في عهد فرانكو "أسبانيا موحدة عظيمة حرة Una, Grande y Libre". ومن هنا، كان استمرار مضيق جبل طارق تحت الاحتلال البريطاني أمرا مؤرقا ومهينا لفرانكو، فأنى للرجل الذي يهدف إلى وحدة بلاده، أن يترك قسما من أراضيها تحت احتلال أجنبي، ومستضيفا لقاعدة عسكرية شديدة الأهمية، تخدم هذا المحتل وجيشه.

ويرى الكثير من المتخصصين في كتابة تاريخ جبل طارق؛ أن المطلب الأسباني بعودة مستعمرة جبل طارق إلى الوطن الأم أسبانيا يتجاوز تاريخ الصراع مع بريطانيا الذي يمتد منذ القرن الرابع عشر، وشهد العديد من الصدامات العسكرية والسياسية القائمة على الخلاف الديني والمذهبي أو الصراع على التوسع سواء في أوروبا أو المستعمرات. ويقول هؤلاء المؤرخون أن كافة القادة والسياسيين الأسبان

أجمعوا باختلاف توجهاتهم السياسية والأيديولوجية على المطالبة بعودة جبل طارق؛ يستوى في ذلك الجمهوري والملكي، اليميني واليساري، وكذلك المتدين والعلماني حيث جمعتهم المطالبة بالسيادة الأسبانية الوطنية الكاملة وتحرير الأرض من الاحتلال. من هنا نجد أن موقف فرانكو لا يختلف عن سابقيه أو لاحقيه من حكام أسبانيا؛ فمهما اختلفت الدوافع الأيديولوجية حول قضايا الداخل الأسباني المعقدة التي وصلت إلى هوة الحرب الأهلية في وقت ما؛ تظل المطالبة بتحرير جبل طارق مطلبا أسبانيا وطنيا يتجاوز الأيدلوجيات والمذاهب والانتماءات السياسية. وصرح فرانكو وأقرب معاونيه عدة مرات أن أسبانيا الحرة التي يطمحون لرفعتها لن تتحقق مادام علم بريطانيا مرفوعا على جبل طارق.(٣٧)

لكن الحرب العالمية الثانية اندلعت عقب بضعة أشهر من بداية حكم فرانكو لأسبانيا، مما تسبب في تأجيل المواجهة بينه وبين البريطانيين، وفي مطالبته بجلائهم عن جبل طارق. خاصة وأن الحلفاء كانوا متشككين فيما أعلنه من حياد غير قطعي، حيث إنه آثر استخدام كلمات تشي بعدم التدخل أو عدم الانخراط في العمليات العسكرية؛ كما أنه استعان بهتلر وموسوليني لدعمه أثناء الحرب الأهلية الأسبانية، وظل على اتصال بهما في مطلع الحرب. لذا فقد تجنب فرانكو الصدام مع بريطانيا وحلفائها في هذه المرحلة، وآثر التزام الصمت خاصة في ظل الانهيار الاقتصادي الكامل الذي كانت تشهده أسبانيا. (٣٨)

ويظل الاجتماع الذي جرى بين هتلر وفرانكو في مدينة هنداي الفرنسية يوم الثالث والعشرين من أكتوبرعام ١٩٤٠م شاهدا على محاولات فرانكو للمناورة؛ بأن يظل خارج نطاق المواجهات العسكرية على أن يحقق مصالحه مع جميع أطرافها. فرغم أن هتلر لم يطلب صراحة من فرانكو دخول الحرب إلى جانبه، طلب فرانكو من هتلر أن تمنحه ألمانيا وعودا بمكاسب كبرى يستطيع بها تبرير انخراطه في الحرب لشعبه وجيشه، خاصة في ظل التردي الإقتصادي عقب الحرب الأهلية.

فطلب فرانكو من هتلر استرجاع جبل طارق وضم الممتلكات الفرنسية في المغرب وكذلك قسما من غرب الجزائر إلى أسبانيا، وهو ما وجده هتلر مطلبا مخالفا للمنطق ولوزن أسبانيا العسكري والسياسي حال أن دخلت الحرب. كما حاول الإيطاليون عن طريق هتلر أن يقنعوا فرانكو بأن يضع قادش وغرناطة تحت تصرف قوات المحور وهو ما رفضه الأخير دون ضمانات كافية وتلبية مطالبه. وفي اجتماع لاحق في مدينة برغوف الألمانية بين وفدين من أسبانيا وألمانيا، طلب الوفد الألماني أن تتعاون أسبانيا في أمر واحد؛ ألا وهو إنزال ألماني وشيك لاحتلال جبل طارق في عملية عسكرية تدعى فيلكس، لغلق البوابة الغربية للبحر المتوسط في وجه بريطانيا وتدمير قاعدتها العسكرية بالمستعمرة، وهو ما سيتطلب دعمًا بريًا وبحريًا من أسبانيا. ولم يرد فرانكو أو رئيس وزرائه بالرفض أو الإيجاب صراحة وتركوا الأمر معلقا دون إجابة. (٣٩)

لم يكن الخلاف بين هتلر وفرانكو قائمًا فقط على موعد أو تفاصيل عملية الاستيلاء على جبل طارق، كان السؤال الأهم والذي أدى إلى فشل المفاوضات بين الطرفين هو من يقوم بالعملية؟ هل يستولى على جبل طارق قوات أسبانية برية وبحرية؟ أم إنزال جوي ألماني يعقبه هجوم أرضي عن طريق المشاة الألمان بمساعدة رمزية من المشاة الأسبان؟ كان هتلر مصرا وبكل صراحة أن القوات الأسبانية غير كفء للقيام بهذه العملية وحدها، ولا حتى كطرف أساسي، بل أن يلعب الإسبان دورًا ثانويًا يهدف إلى حفظ ماء وجههم، ويبرر استخدام مجالهم الجوي وترابهم الوطني لمهاجمة القوات البريطانية في قاعدة جبل طارق. وهو الأمر الذي أثار حفيظة فرانكو حيث اعتبر أن مسألة تحرير جبل طارق تمس شرف العسكرية الأسبانية وأصر على أن يتولى قيادة العملية جنرال أسباني. (٤٠)

وبدأ التخطيط للهجوم على جبل طارق، وتدفق الخبراء الألمان إلى أسبانيا خلال صيف وخريف عام ١٩٤٠م لأغراض الاستطلاع والتجهيز رغم أن

القائدين لم يتفقا بعد على من يقوم بتنفيذ الخطة حال أن جهزت. وكتب الألمان في تقريرهم أن أسبانيا كانت قد أكملت بالفعل الكثير من العمل التمهيدي مثل التصوير العسكري والقياسات الفنية؛ حيث عرفت الخطة الإسبانية باسم الخطة سي "Operación C" وقدمت بتفاصيلها إلى فرانكو في أكتوبر ١٩٤٠م، ربما قبل أو بعد الاجتماع في هنداي مباشرة. وبنيت الخطة على البدء بقصف مدفعي مطول على ثلاث مراحل، يليه هجوم جوي كثيف من مائة طائرة مقاتلة، يعقبه تدفق المشاة الإسبان خلف ستارة من الدبابات وتحت تغطية دخانية كثيفة. كما نوقش إمكانية أن تستخدم أسبانيا مخزونها من الغازات السامة ضد القوات البريطانية في جبل طارق أثناء الهجوم. أما بالنسبة للدور الألماني المباشر في الخطة الأسبانية فكان الحماية البحرية؛ إذا ما تدخلت البحرية الملكية البريطانية وحاولت قصف المدن الساحلية الأسبانية عن طريق سفنها في غرب المتوسط. وبدأت هيئة الأركان الأسبانية مناقشة الخطة مع فرانكو في نوفمبر ١٩٤٠م مشددة على ضرورة إعلان التعبئة العامة في أسبانيا قبل العملية بصورة تدريجية قد تمتد إلى ثلاثة عشر شهرًا حتى يصل قوام الجيش الأسباني إلى خمسين فرقة تضم قرابة تسعمائة ألف رجل، لعلمهم أن هذا التحرك سيعني دخول أسبانيا الحرب ولن يتوقف رد الفعل البريطاني على الدفاع عن المستعمرة. كما كان من المقرر تجهيز شحنات ضخمة من الألغام الأرضية والبحرية التي سيطلقها الأسبان وحلفاؤهم في مضيق جبل طارق لغلقه تمامًا في وجه البحرية الملكية البريطانية، واستبعاد أي دعم أمريكي قد يأتي من الغرب، على أن تكون مهمة توفير السلاح والمساهمة الأكبر في تمويله على عاتق ألمانيا وإيطاليا. (٤١)

لكن الخلاف على قيادة العملية أو الاختيار بين الخطة الألمانية فيلكس والخطة الأسبانية سي لم يكن الأمر الوحيد الذي منع فرانكو من المشاركة العسكرية بالحرب. فرغم أن استعادة جبل طارق كانت لتصبح نصرًا دعائيًّا هائلا ودفعة سياسية ووطنية كبرى لفرانكو ونظامه، إلا إن فرانكو كان يدرك أن عواقب وخيمة ستترتب على دخوله

الحرب وهجومه على قاعدة عسكرية بريطانية بحجم وخطورة جبل طارق؛ فمعركة جبل طارق ستكون واحدة من جبهات عدة ونزالات متكررة بين الألمان والبريطانيين، أما بالنسبة لأسبانيا، فهي مغامرة تكلفتها غالية حتى وإن نجحت عسكريًا. وفي التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٠م، أرسل السفير الألماني في مدريد برقية إلى هتلر يخبره بأن فرانكو قد عقد اجتماعًا سريًّا مع قيادات جيشه الذين حذروه من مغبة الهجوم على جبل طارق –بقواته أو بمشاركة المحور– ما لم تتعهد ألمانيا بمكاسب مناسبة تشمل الممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا أو معظمها، ودعم ألماني للقوات الأسبانية البرية، وتوفير مخزون احتياطي أسباني للسلع الأساسية، وضرورة أن يتزامن الإنزال في جبل طارق مع إنزال مواز في قناة السويس – يخفف الضغط البريطاني على جبل طارق– وإلا أصبحت أسبانيا فريسة لإنتقام البريطانيين سواء إن نجح الهجوم أو فشل. (٤٢)

ومن جهة أخرى، حاولت بريطانيا دفع الجنرال فرانكو لإعادة النظر في هذا الحياد بأن أعلنت إمكانية التفاوض مع أسبانيا حول استعادة جبل طارق حال انضمام أسبانيا إلى الحلفاء، وبعد أن يتحقق النصر لبريطانيا ومن معها. لكن فرانكو الذي أدرك أن اقتصاد بلاده المتهاوي وجيشها المهلهل لن يصمد أمام انتقام أي من الطرفين؛ آثر استمرار الحياد ورفض إغراءات الجانبين، وإن كان معظم قيادات وأفراد الجيش الأسباني قد أعلنوا في مناسبات مختلفة تعاطفهم مع ألمانيا ودول المحور. كانت جبل طارق ورقة ضغط استخدمها الحلفاء والمحور على حد سواء لإثناء فرانكو عن الحياد، في تكرار مشابه لما حدث في الحرب العالمية الأولى، لكن الثمن بدا باهظا وسيكلف أسبانيا ما بقي من بنيتها التحتية وإمكاناتها الضعيفة والمتهالكة. (٤٣)

وقامت السلطات البريطانية بإجلاء رعاياها المقيمين بمستعمرة جبل طارق أثناء الحرب العالمية الثانية؛ حيث لعبت المستعمرة دورًا فارقًا كقاعدة عسكرية بحرية وجوية تخدم القوات البريطانية ومن ثم قوات الحلفاء. ولم تستطع السلطات المحلية حصر تعداد سكان المستعمرة من خلال التعداد السكاني الدوري الذي كان مقررًا انعقاده عام

١٩٤١م؛ نظرًا لظروف الحرب وإصرار القيادة البريطانية على إجلاء السكان، ليتسنى تسخير المستعمرة والنطاق المحيط بها كقاعدة عسكرية حيوية. وقام البريطانيون بإجلاء السكان المدنيين، والذين بلغ عددهم ١٦٧٠٠ نسمة آنذاك إلى كل من انجلترا والبرتغال وجامايكا ومدينة طنجة المغربية، بمن فيهم جميع النساء والأطفال والشيوخ، ولم يظل بالمستعمرة سوى أفراد القوات البريطانية، وسكان المستعمرة من الرجال الذين يخدمون القاعدة البحرية عسكريًّا ولوجستيًّا. وبعد انتهاء الحرب، بدأت بريطانيا في إعادة السكان المدنيين إلى المستعمرة بشكل تدريجي، امتد من شهر أبريل عام ١٩٤٤ ولم ينته سوى في مطلع عام ١٩٥١ بعودة جميع من تم إجلاؤهم، عدا ألف شخص فضلوا البقاء في الوجهات التي نزحوا إليها واستقروا بها.(٤٤)

ويعد الصراع الضاري بين الغواصات الألمانية والإيطالية والبريطانية في البحر المتوسط أحد أخطر حلقات العمليات العسكرية البحرية طيلة سنوات الحرب، وخاصة في نطاق عمليات شمال أفريقيا، وكذلك أثناء حصار القاعدة البريطانية في مالطا. وهو ما ترتب عليه أن تصبح قاعدة جبل طارق هي مركز إدارة العمليات البحرية البريطانية في شمال أفريقيا طيلة سنوات الحرب. وأدت أهمية جبل طارق إلى تعرض القاعدة لقصف مكثف ومتكرر من قبل قوات فيشي الفرنسية المتحالفة مع المحور. ورغم ادعاء فرانكو الحياد خلال الحرب، إلا إنه قد ساعد دول المحور في أمور عدة كان ضمنها حرب الغواصات تلك؛ حيث وقعت البحريتان الألمانية والأسبانية عدة تفاهمات خلال الفترة بين ١٩٣٩-١٩٤٢م كان محورها تبادل المعلومات بشأن الطبوغرافية والمعلومات الفيزيائية مثل التيارات البحرية وقياسات المد والجزر، وبخاصة تلك المعلومات الخاصة بجبل طارق، وكذلك تحديث الدراسات العلمية فيما يخص تكنولوجيا الغواصات وإبحارها؛ وهي المعلومات التي أفادت اللألمان والإيطاليين فيما يخص تحريك غواصاتهم عبر مضيق جبل طارق، من وإلى البحر المتوسط. (٤٥)

والحقيقة، إن القيادات العسكرية الأسبانية الموالية لفرانكو قد شهدت انقسامًا كبيرا عقب انتهاء الحرب الأهلية الأسبانية، وخاصة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية.

كان الفالانج (فالانخي Falange)[٤٦] الفاشيون يرون في دول المحور وخاصة إيطاليا بقيادة موسوليني مثلا أعلى ونموذج يحتذى. على الجانب الآخر، تشكل مجلسًا عسكريًّا Junta يضم القيادات العسكرية الأقرب للفكر الليبرالي البراجماتي والذين رأوا أن الحياد هو الخيار الأمثل في ظل ضعف أسبانيا وعدم الثقة في قدرة هتلر وحلفائه على الانتصار في حربهم ضد العالم. وتلقف البريطانيون هذه المعلومات وعملوا على التواصل المكثف مع المجلس العسكري ورجاله لضمان ألا ينجرف فرانكو نحو المشاركة العسكرية الفعلية في الحرب، خاصة مع ضغوط القيادات الأسبانية الفاشية. وتلقى المجلس العسكري دعمًا ماليًا بريطانيا قدره عشرة ملايين دولار أودع في فرع بنك التعاون السويسري في نيويورك كبادرة شكر على دور المجلس في استمرار الحياد الأسباني؛ خاصة بعد أن تأكد البريطانيون أن فرانكو قد تخلى عن التعاطف مع قوات المحور وأعلن حيادا كاملا في ١٩٤١م، نافضًا عن مخيلته مغامرة تحرير جبل طارق عسكريًّا. ومن ناحيتهم، كان الفالانج على اتصال وثيق بالمخابرات الإيطالية والألمانية ولعبوا دورًا محوريًّا في مراقبة التحركات البريطانية في جبل طارق وعبر المياه الإقليمية الأسبانية وأبلغوا بها استخبارات المحور أولا بأول. كما سجلت أجهزة المخابرات الغربية تجسس الفالانج ورصدهم لتحركات الحلفاء في غرب المحور المتوسط خاصة عقب إنزال نورماندي عام ١٩٤٤م. وساهمت قيادات الفالانج كذلك في تهريب القيادات النازيين والمجوهرات والآثار والأعمال الفنية المنهوبة لحساب أفراد وحكومات دول المحور إلى خارج أوروبا؛ وخاصة إلى أمريكا اللاتينية. [٤٧]

جبل طارق بين تحالفات الحرب الباردة وحلف شمال الأطلسي:

أتت الحرب الباردة في مطلع خمسينيات القرن المنصرم لتلقي على القوى العظمى بتحد جديد متمثل في أعمال الجاسوسية والمراقبة والاستطلاع وغيرها من أدوات الصراع البارد التي وظفها الشرق والغرب على حد سواء تجنبًا لحدوث مواجهة مباشرة تجر العالم بأكمله إلى نقطة اللاعودة أو إلى حرب فناء نووية. وعمدت القوى الغربية وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية إلى اختيار عدة نقاط استراتيجية لتوظيفها

كمحطات استطلاع ومراقبة؛ تمكنها من متابعة واستنتاج خطوات الاتحاد السوفيتي وحلفائه عبر المحيطات والبحار الكبرى. ومن هنا برزت أهمية جبل طارق من جديد، كبقعة استراتيجية يستطيع المعسكر الغربي عن طريقها متابعة ما يجري من وإلى حوض البحر المتوسط، والذي يصل الغرب بالشرق ويشاطيء إقليم الشرق الأوسط المتوتر بكل تحالفاته وصراعاته، والتي كانت مسرحًا للسباق السياسي والعسكري وصفقات السلاح بين الشرق والغرب طول سنوات الحرب الباردة.

وكان احتلال أسبانيا لطنجة المغربية منذ عام ١٩٤٠م يثير قلق العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة التي لم تكن تنظر بعين الثقة إلى النظام الأسباني في ظل تاريخه الفاشي وتعاونه مع دول المحور قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. واشتد القلق الأمريكي عقب الحرب، خاصة مع تنامي المصالح الأمريكية الاستراتيجية والاقتصادية في الشرق الأوسط؛ حيث رأى الأمريكيون أن سيطرة حلفائهم البريطانيين على جبل طارق ليس كافيا لبسط النفوذ الغربي على حوض البحر المتوسط. (٤٨)

ونظرًا لهذه التخوفات من العدو الجديد أي الاتحاد السوفييتي، وقعت اثنتا عشر دولة معاهدة تعاون عسكري لتأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO) في الرابع من أبريل عام ١٩٤٩م، وكان المؤسسون هم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورج وكندا والبرتغال والدنمارك والنرويج وأيسلندا. وتعاهدت هذه الدول على العمل معا للدفاع عن شعوبها وأراضيها ومصالحها ضد أي تهديد دولي قد تمثله ألمانيا أو الاتحاد السوفيتي أو أية قوة أخرى تهدف إلى تهديد السلم والاستقرار العالمي أو مصالح وأمن شعوب دول الحلف. (٤٩)

وشهد عام ١٩٥٢م بداية التقارب الأسباني مع الولايات المتحدة التي قبلت أن تدعم ديكتاتورا فاشيًا إلا إن كراهيته للاتحاد السوفيتي وعداوته للشيوعية كانت عميقة وصريحة دون أي شك. كان فرانكو في مقابلة صحفية عام ١٩٥١م قد أكد على أن

القوة الأهم القادرة على حماية مدخل البحر المتوسط الغربي هي أسبانيا، حيث إن جبل طارق –بحسب رأي فرانكو– قد فقدت الكثير من أهميتها في عصر أصبح فيه القصف الجوي من أسهل ما يكون، أما الأسبان فيسيطرون على مينائي سبتة ومليلية وجزر عدة بالإضافة إلى كامل الساحل الجنوبي لشبه جزيرة أيبريا، لذا –قال فرانكو– فلزاما على من يريد تأمين هذا الجزء من العالم أن يضع يده في يد أسبانيا(٥٠) وهي رسالة التعاون التي تلقفها الأمريكيون وأكدتها استخباراتهم وبعثتهم الدبلوماسية في مدريد، وبني على أساسها توقيع عدة اتفاقات عسكرية واقتصادية عام ١٩٥٣م بدأ على إثرها تعاون عسكري مكثف بين البلدين؛ حيث سيطر الأمريكيون على عدد من القواعد العسكرية الاستراتيجية في أسبانيا على رأسها قاعدة روتا Rota والتي تبعد أقل من مائة وخمسين كيلومترا عن جبل طارق، بل وتقع قاعدة روتا أيضًا ضمن منطقة ريف جبل طارق وتحديدًا في شمال إقليم قادش، واعتمد عليها فرانكو في محاولة إقناع الأمريكيين بجدوى قواعد الساحل الأسباني مقارنة بمحدودية قدرات جبل طارق محدود المدخل وصعب التضاريس. ورغم هذا التقارب الأمريكي الأسباني، إلا إن الأمريكيين كانوا مدركين تفوق البريطانيين مقارنة بالأسبان خاصة في جانب القدرات الاستخباراتية وجمع وتحليل المعلومات؛ أي إن الأمريكيين حاولوا الجمع بين الموقع الممتاز للقواعد الأسبانية والقدرات الاستخباراتية للبريطانيين معا لتأمين مضيق جبل طارق والمدخل الغربي للبحر المتوسط. (٥١)

وسارع البريطانيون إلى تقديم عرضهم الخاص بغرب البحر المتوسط للأمريكيين، حيث أصروا على أن جبل طارق لم تفقد أهميتها كما ادعى فرانكو. وعرض البريطانيون تشكيل شبكة مراقبة متوسطية لخدمة حلف شمال الأطلسي يكون مركزها القاعدة البحرية في جبل طارق ويساندها القاعدتان البريطانيتان في مالطة وقبرص. وقبل الأمريكيون الخطة البريطانية، وانضمت جبل طارق إلى قواعد حلف شمال الأطلسي بالفعل. وصاحب ذلك أن وقف البريطانيون بكل صلابة رافضين ضم

أسبانيا إلى عضوية الناتو، ورءوا أن تحالف فرانكو مع الولايات المتحدة وكذلك عدائه الأصيل مع السوفييت كافيان لضمان تعاون أسبانيا مع حلف الناتو إن اقتضى الأمر. [٥٢] وبعد محاولات، ضغط حثيثة من البريطانيين والأسبان على حد سواء، اقتنع الأمريكيون أن ضم أسبانيا إلى عضوية الناتو قد يؤدي لتوتر كبير بين الدول الأعضاء خاصة بريطانيا وفرنسا، واكتفى الرئيس الأمريكي أيزنهاور (١٨٩٠-١٩٦٩م) بأن ينال الأسبان الاتفاقات العسكرية والتجارية مع واشنطن، وحزمة المساعدات المالية العاجلة التي قدمها لفرانكو، ثم انضمام أسبانيا إلى عضوية الأمم المتحدة عام ١٩٥٥م بعد إقصائها عن المنظمة الدولية عشرة أعوام كاملة. أما عضوية الناتو، فقد تم تأجيلها لوقت قد تكون فيه العلاقات البريطانية الأسبانية أهدأ وأكثر تقبلا للشراكة في حلف عسكري يتطلب الثقة المتبادلة وعدم تضارب المصالح.

إلا إن التطورات المتسارعة في البحر المتوسط وضعت البريطانيين في مركب واحد مع الأسبان بأسرع مما تخيلوا؛ كان الاتحاد السوفيتي قد أسس عام ١٩٥٧م قاعدة عسكرية بحرية في جزيرة سازان بجمهورية ألبانيا شمال شرق البحر المتوسط، ورصدت الاستخبارات الغربية عددًا من الغواصات السوفيتية النووية بالقاعدة الجديدة. وأدى هذا التحرك السوفيتي في البحر المتوسط إلى إثارة قلق وتوتر الولايات المتحدة وحلفائها، خاصة بعد انتهاء الاستعمار البريطاني والفرنسي في مصر والمغرب عام ١٩٥٦م وفي تونس عام ١٩٥٧م والجزائر في ١٩٦٢م، وهو ما يعني تراجع سيطرة دول الناتو على الموانيء المهمة والعديد من القواعد العسكرية المتوسطية ومنها قاعدة قناة السويس. واتفقت الولايات المتحدة وأعضاء الناتو على الاعتماد بشكل أكبر على قاعدة جبل طارق البحرية وقاعدة روتا الأسبانية التي تبعد عنه قرابة مائة كيلو متر لتأمين مضيق جبل طارق، ورصد أي تحرك سوفييتي يستهدف الإبحار نحو المحيط الأطلسي. واستلزمت هذه التوترات الجديدة الاعتماد بصورة أكبر على أسبانيا وساحلها الجنوبي، سواء في أيبريا أو سبتة لتعزيز جهود الناتو في تأمين المنطقة. واضطر

القادة العسكريون والعلماء والفنيون البريطانيون والأسبان لعقد اجتماعات متتالية مكثفة ومشروعات تعاون بل وتدريبات مشتركة في الفترة بين ١٩٦٢م إلى ١٩٦٤م بهدف تجربة وتشغيل عدد من أنظمة المراقبة والاستطلاع لدرء الخطر السوفيتي؛ وهو الأمر الذي تحفظ عليه البريطانيون ثم اضطروا لقبوله؛ نظرًا للضغط الأمريكي. وبذلك يكون الخصمان التاريخيان أسبانيا وبريطانيا قد تشاركا العمل والتدريب والتنسيق العسكري والاستخباراتي على أعلى مستوى في ظل تهديدات الاتحاد السوفيتي للمعسكر الغربي. وأصبح البريطانيون والأمريكيون كممثلين لحلف الناتو شركاء عمل وسلاح للأسبان، بصورة لم يتوقعها أي من هذه الأطراف الثلاث قبل سنوات قليلة. (٥٣)

ولم توقع أو تصادق أسبانيا على اتفاقية الناتو وتنضم رسميًّا لعضوية منظمته إلا عام ١٩٨٢م عقب استفتاء شعبي، واعتبرت هذه العضوية واحدة من أهم الدلائل على ثقة العالم الغربي تجاه التحول الديمقراطي الشامل الذي كان قد بدأ منذ ١٩٧٥. (٥٤)ومرت علاقة أسبانيا بالناتو بمنحنيات عدة بحسب تغير الحكومات من اليمين إلى اليسار واختلاف الأولويات السياسية والعسكرية للدولة الأسبانية.(٥٥)

جبل طارق في الأمم المتحدة بين تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير:

أتت السنوات التالية للحرب العالمية الثانية بواقع جديد أصبح فيه الاستعمار واستمرار استيلاء القوى الأوروبية على أراض الغير أمرًا بغيضًا لا يقره المجتمع الدولي ولا تبرره ادعاءات التنمية وعدم قدرة الأمم الصغيرة على إدارة شئونها. وتبنت إدارة فرانكو منحى جديدًا في تقديم قضية جبل طارق للعالم؛ حيث عمدت إلى تصويرها كإحدى قضايا النضال الوطني حيث تسعى الأمم الضعيفة للانعتاق من الاستعمار البريطاني الغاشم. وبدأت حكومة ريف جبل طارق المتاخمة لمستعمرة جبل طارق في تشجيع العمال الأسبان الذين يعملون داخل المستعمرة ويدخلون ويخرجون منها بصورة يومية على أن ينشئوا نقابة عمالية. ورغم أن سنوات حكم فرانكو كانت قد

شهدت تضييقًا كبيرًا على الحركات والاتحادات العمالية والنقابية؛ إلا إن نقابة عمال المستعمرة تأسست بسرعة وسهولة في يونيو ١٩٥٢م. وبدأت حكومة ريف جبل طارق تشجع العمال النقابيين على الإضراب والتظاهر داخل أراضي المستعمرة مع تغطية مكثفة في الصحف والإذاعة والتليفزيون الأسباني. وشهدت المستعمرة إضرابًا ممتدًا ومظاهرات حاشدة ضمت مئات العمال الأسبان خلال شهري فبراير ومارس عام ١٩٥٣م. وخرج حاكم إقليم ريف جبل طارق في التليفزيون الأسباني ليعلن أن "القوى الاستعمارية" البريطانية مصرة على اضطهاد وقهر العمال الأسبان في أرضهم المحتلة أي جبل طارق. ودأبت وسائل الإعلام الأسبانية في بث تقارير عن التفرقة العنصرية التي يعاني منها العمال الأسبان في مواجهة البريطانيين المتعجرفين، الذي لم يكتفوا باحتلال جبل طارق؛ بل ويمنحون العمال الأسبان أجورًا أقل من نظرائهم سكان الإقليم مقابل عدد ساعات عمل أطول وأكثر مشقة. وأتى الرد البريطاني ساخرًا بأن حكومة مدريد تسمح بتكوين النقابات لمناوئة إدارة جبل طارق، ولكنها تمنع العمال الأسبان من ممارسة حقوقهم في تأسيس الاتحادات والنقابات بوطنهم أسبانيا منذ انتهاء الحرب الأهلية. والحقيقة أن هدف الحكومة الأسبانية كان تقديم بريطانيا بصورة المستعمر المستغل، وكذلك أحداث فجوة وتعميقها بين العمال الأسبان والطبقة العاملة من سكان المستعمرة؛ حتى لا يؤدي هذا التقارب أو التعاطف إلى استمرار الوضع القائم أو تهدئة الأوضاع بما يضمن استتباب الأمن والاستثمار في المستعمرة. (٥٦)

وجاء الرد البريطاني بالدعاية المضادة، حيث قامت الملكة اليزابيث الثانية في الفترة بين نوفمبر ١٩٥٣م حتى مايو ١٩٥٤م بزيارة للمستعمرات البريطانية في أنحاء عدة من العالم، من ضمنها مستعمرة جبل طارق. واعتبر البريطانيون زيارة الملكة للمستعمرة بمثابة اختبار عملي لولاء سكانها؛ بل وتعمدت وزارة الخارجية البريطانية تسويق أحداث هذه الزيارة الملكية، وأبراز الترحيب الذي لاقته الملكة والوفد المرافق لها، واعتبار ذلك الاستقبال الحافل بمثابة استفتاء على مصير سكان المستعمرة الذين

لا يرغبون في الاستقلال، ولا في الانضمام إلى أسبانيا. (٥٧)

ومن جانبهم حاول الأسبان تعطيل الزيارة وتم حشد الطلاب للتظاهر يوميًّا أمام السفارة البريطانية في مدريد قبل عدة أسابيع من وصول الملكة، وصاحب ذلك حملة إعلامية مكثفة في الصحافة والإذاعات الأسبانية المحلية والموجهة التي تبث بلغات أجنبية، وشجبت الحملة الإعلامية والمظاهرات محاولات بريطانيا تجميل وجهها الاستعماري وعدم التزامها بمطالبة المجتمع الدولي لها بالجلاء عن مستعمراتها حول العالم ومنح الشعوب المحتلة الحق في تقرير مصيرها. (٥٨)

ورغم الوساطة الأمريكية والتعاون العسكري الأنجلو- أسباني في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات كما أشرنا من قبل، قرر فرانكو ورجاله أن يطرحوا طلبهم لاستعادة جبل طارق على الأمم المتحدة. وبدأت الخارجية الأسبانية بإرسال عدة مخاطبات إلى نظيرتها البريطانية للتذكير بقرارات الأمم المتحدة عامي ١٩٦٠-١٩٦١م لإنهاء الاستعمار واحترام حق الشعوب في ممارسة سيادتها الوطنية على أراضيها وممتلكاتها. وفي عام١٩٦٤م وبينما كان الأمريكيون يرغمون الجانبين على العمل معا لتأمين ومراقبة جبل طارق عسكريًّا، بدأت المعركة الدبلوماسية بين الخارجيتين البريطانية والأسبانية في الاشتعال والتصعيد من الجانبين. وانهالت الرسائل الدبلوماسية الأسبانية على لندن مذكرة بنص المادة العاشرة من اتفاقية أوترخت، والإصرار على أن ما تم تسليمه إلى بريطانيا هو صلاحيات ملك أسبانيا على جبل طارق، وأنه قد حان الوقت لإعادة جبل طارق إلى الوطن الأم أسبانيا. (٥٩)

وفي الثامن عشر من نوفمبر عام ١٩٦٤م، أرسل السفير الأسباني في لندن رسالة حادة اللهجة إلى الخارجية البريطانية منددًا فيها بتقاعس البريطانيين وعدم جديتهم في التفاوض بشأن جبل طارق، وهو الأمر الذي سيدفع أسبانيا – حسبما كتب السفير- إلى اتخاذ إجراءات متشددة تهدف إلى حماية مصالحها الوطنية في جبل

طارق. وبالفعل، رصد البريطانيون عن طريق ادارتهم في جبل طارق وسفارتهم في مدريد تشديدًا وتضييقًا على حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر المنافذ البرية خاصة عبر مدينة لا لينيا. وخاطب السفير البريطاني في مدريد الخارجية الأسبانية في يناير ١٩٦٥م برسالة رسمية؛ يناشد الأخيرة تسهيل الإجراءات خاصة عند جمارك لالينيا وتمنياته بألا يكون هذا التأخير والتعطيل عرقلة متعمدة تمارسها أسبانيا ضد مصالح سكان جبل طارق. ورصدت رسالة السفير البريطاني عدة مشكلات سببتها السلطات الأسبانية التي اتخذت عدة قرارات أحادية؛ منها تقليل ساعات فتح معبر لالينيا البري لحركة السيارات، وتأخير أذون الإقلاع والهبوط لمطار جبل طارق. كان الأسبان يتعللون بأن هذه الإجراءات تهدف إلى السيطرة على شبكات التهريب المنتشرة بين جبل طارق والداخل الأسباني، وأثار هذا التبرير حفيظة البريطانيين الذين رءوا فيه عقابًا جماعيًّا لمواطني جبل طارق الشرفاء وأنهم يدفعون الثمن لجرائم المهربين عبر الحدود. واختتم السفير البريطاني رسالته المطولة بالتعبير عن استعداد بلاده لدراسة المقترحات الأسبانية بشأن جبل طارق على ألا يتم ذلك في ظروف قهرية أو عن طريق إجراءات متشددة تضر بالمصالح التجارية والقانونية لسكان المستعمرة(٦٠).

واستمر الطرفان خلال الأشهر الأولى لعام ١٩٦٥م في التراشق اللفظي وتبادل الاتهامات بتقويض سلطات الطرف الآخر بهدف الضغط لتحقيق مكاسب حال أن بدأت المفاوضات بين البلدين. وتمسك الأسبان بموقفهم المعلن لتبرير إجراءات الشرطة الأسبانية والمراقبين على الحدود باعتبارها إجراءات أمنية مشروعة للسيطرة على حدودهم الوطنية، بينما أرسل السفير البريطاني في مدريد عدة رسائل حادة اللهجة إلى وزارة الخارجية الأسبانية أعلن خلالها أن بريطانيا لن تقبل لي ذراعها بمثل هذه الإجراءات، ولن ترضخ لرغبة الأسبان في بدء المفاوضات مادامت الحكومة الأسبانية لم تتخل عن إجراءات التضييق على سكان المستعمرة ومصالحهم. وأعقبت أسبانيا هذا التصرف بآخر وهو عدم الاعتراف بأية وثائق بريطانية تصدرها إدارة جبل طارق مثل تجديد جوازات

السفر البريطانية، واعتبار أن أية وثيقة بريطانية لم تصدر من المملكة المتحدة رأسا غير شرعية ولا يعتد بها كوثيقة هوية بريطانية، وهو ما دفع وزير الخارجية البريطاني لإصدار بيان رسمي موجه إلى السفير الأسباني في لندن لإدانة واستنكار هذا التصرف. (٦١)

وفي السابع من مارس عام ١٩٦٥م، قامت الحكومة الأسبانية بسحب جميع تراخيص المرور الحر التي يحملها المواطنون البريطانيون والأجانب المقيمون في منطقة ريف جبل طارق وإقليم قادش، والذين كانوا يعبرون بصورة منتظمة للعمل في المستعمرة. وسارعت السفارة البريطانية بالاحتجاج لدى مدريد على هذا التصرف الذي يخالف العرف المعتاد عبر عشرات السنين؛ واعتباره مزيدًا من التصعيد والتضييق على سكان المستعمرة وأصحاب المصالح من الجنسيات المختلفة من المقيمين في ريف جبل طارق وجنوب أسبانيا وتربطهم علاقات تجارية واستثمارية بالمستعمرة(٦٢)

وعقب اجتماع حاشد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، صدر القرار الأممي رقم ٢٠٧٠ لعام ١٩٦٥م والذي ألزم الدولتين أسبانيا وبريطانيا(المملكة المتحدة بصفتها القانونية) بالبدء فورا في عقد المفاوضات المباشرة لبحث مسألة جبل طارق في ضوء الإعلان العالمي الخاص باستقلال الدول والشعوب المستعمرة، وإلزامهما بموافاة الجمعية العامة بما ينتج عن هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن.(٦٣)

وعرضت أسبانيا على البريطانيين مطالبها بشأن جبل طارق في مايو ١٩٦٦م ألا وهي:

١- إلغاء معاهدة أوترخت واسترداد جبل طارق.

٢- أن يقتصر التواجد البريطاني بالمنطقة على القاعدة العسكرية البحرية والتي ستوقع البلدان اتفاقية تفصيلية بشأنها لاحقًا.

٣- أن تشرف الأمم المتحدة بعد استعادة أسبانيا لجبل طارق على إصدار قوانين من شأنها حماية التراث والثقافة المحلية لسكان الإقليم مع السماح باحتفاظهم بالجنسية البريطانية بعد ضمهم لأسبانيا كمواطنين مزدوجي الجنسية(٦٤).

وعندما لم يتغير الكثير على الأرض توجهت أسبانيا إلى الأمم المتحدة مرة ثانية في العام التالي مكررة طلبها ألا وهو استعادة جبل طارق وإنهاء الاستعمار البريطاني بها أسوة بما نالته العديد من المستعمرات البريطانية في آسيا وأفريقيا خلال عقد الستينيات. فصدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٣١ في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦م ليحث على إنهاء حالة الاستعمار المستمرة منذ قرون في منطقة جبل طارق. وشدد نص القرار على ضرورة التعاون بين أسبانيا والمملكة المتحدة والسلطة المحلية في المستعمرة لإنهاء وضع جبل طارق كمستعمرة، وهو أحد الأهداف العامة التي تأسست من أجلها المنظمة الدولية. (٦٥)

وقرر البريطانيون أن يضعوا حدًّا للمطالبات الأسبانية باستعادة جبل طارق خاصة مع اشتداد الضغط الدولي عليهم، فقرروا دعوة سكان جبل طارق للاستفتاء العام حتى يقرروا مصيرهم بأنفسهم. وحدد البريطانيون يوم العاشر من سبتمبر عام ١٩٦٧م لإجرائه، وبدءوا حملة دولية ضخمة تروج للاستفتاء باعتباره إجراء ديمقراطيًّا يحترم رغبة سكان المستعمرة ويحترم كذلك المقترح الأسباني، بأن يطرح على المواطنين خطة الثلاث نقاط التي اقترحتها أسبانيا. ولم يقبل الأسبان هذا التصرف الأحادي، واعتبروه تجاوزًا للمفاوضات الثنائية وللتنسيق الأممي أيضًا، لكن البريطانيين أصروا على المضي قدما في خطتهم، ووجهوا الدعوة للجنة تصفية وإنهاء الاستعمار الأممية للاشراف على الاستفتاء، إلا إن الأخيرة رفضت الدعوة باعتبارها خروجًا على قرار الأمم المتحدة القاضي بحل المسألة عن طريق التفاوض بين الجانبين. وتوجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع ليجيبوا عن سؤال محدد: هل يقبل سكان المستعمرة الخطة الأسبانية المقترحة، أم أنهم يفضلون البقاء على صلتهم المحلية ببريطانيا مع انتخاب مؤسسات محلية تدير شئونهم؟ وتجاوزت نسبة المشاركة ٩٥.٨% وهي نسبة تعكس بلا شك الإرادة الحقيقية لسكان المستعمرة الذين صوتوا بأغلبية تجاوزت ٩٨% رافضين الانضمام إلى أسبانيا دون أية مواربة أو مجال للشك،

ومؤيدين باكتساح للبقاء مع بريطانيا شريطة انتخاب مؤسسات الحكم المحلي(٦٦).

وتوجه الأسبان بشكوى رسمية إلى الأمم المتحدة مطالبين بعدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء، وانعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة لتناقش المسألة في الثامن من يناير ١٩٦٨م، حيث صدر القرار رقم ٢٣٥٣ الذي أدان الاستفتاء ولم يعترف به وطالب الطرفين بالعودة إلى المفاوضات واتخاذ المسار المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة كسبيل أوحد للوصل إلى حل مناسب. واتخذ القرار بأغلبية ٧٣ دولة منها مصر ومعظم الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، ومعارضة تسع عشرة دولة منها بريطانيا وإسرائيل، وامتناع سبع وعشرين دولة عن التصويت على رأسها الولايات المتحدة.(٦٧) وهو القرار الذي لم تلتزم به بريطانيا ورفضت تمامًا العودة للحل التفاوضي، بل وأعطت الضوء الأخضر لسكان جبل طارق لإصدار دستور وطني ينظم شئونهم. وفي جلسة عاصفة بالجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ ديسمبر عام ١٩٦٨م، اتخذ القرار ٢٤٢٩ والذي نص بأغلبية ثلثي الأصوات على حث المملكة المتحدة على إنهاء احتلالها لمستعمرة جبل طارق والإصرار على أن تبدأ فورًا المفاوضات مع الحكومة الأسبانية بغية إنهاء الاحتلال وتسليم الإدارة للسلطة الأسبانية. ولكن مرة أخرى، دون جدوى ودون استجابة أو أدنى تحرك من الجانب البريطاني.(٦٨)

وفي التاسع من يونيوعام ١٩٦٩م، أصدر الحاكم العام الأسباني الجنرال فرانكو أمرًا بغلق المعبر البري بين الأراضي الأسبانية والمستعمرة، وبالتالي منع عبور ٤٦٦٦ عاملا أسبانيا اعتادوا العبور من أسبانيا إلى المستعمرة بشكل يومي، وكانوا يمثلون قرابة ثلث أفراد القوى العاملة في المستعمرة. وبعد أسابيع قليلة، أصدرت أسبانيا أمرًا إضافيًّا بوقف مرور العبارات الناقلة للركاب والبضائع، والتي كانت تبحر بانتظام بين ميناء الجزيرة الأسباني Algeciras وبين ميناء جبل طارق؛ مما أدى إلى انفصال المستعمرة عن شريان حيوي مهم يربطها بأوروبا برًّا وبحرًا. (٦٩) ولم تردع هذه القرارات الأسبانية سكان المستعمرة

أو الإدارة البريطانية، حيث صدر الدستور المحلي لجبل طارق في العاشر من سبتمبر عام ١٩٦٩م بعد مرور عامين على الاستفتاء. وجاء في ديباجة الدستور[٧٠]:

"إن جبل طارق جزء من ممتلكات جلالة الملكة [ملكة بريطانيا] وقد أعطت حكومة جلالة الملكة تأكيدات لشعب جبل طارق بأن جبل طارق سيظل جزءًا من ممتلكات جلالتها، ما لم وإلى أن ينص قانون برلماني على خلاف ذلك، كما إن حكومة جلالتها لن تدخل أبدًا في ترتيبات يصبح بموجبها شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته المعبر عنها بحرية وديمقراطية ".

ورغم قسوة إجراءات الحصار التي فرضها فرانكو على جبل طارق، يرى بعض المتخصصين أن هذا الإغلاق أتى بما لم تتوقع أسبانيا؛ فالحصار المضروب حول المستعمرة وإغلاقها على ساكنيها بعيدًا عن الزيارات اليومية للعمال الأسبان، خلق منها بوتقة انصهار جمعت سكانها في أزمة واحدة بعيدًا عن العالم؛ فنسوا أصولهم الأسبانية، والبريطانية، واليهودية، والمغربية، والإيطالية، والمالطية، واجتمعوا على هوية تضمهم متحدين ضد الحصار الأسباني، ألا وهي هوية مواطن جبل طارق الذي يحمل الجنسية البريطانية.[٧١] كما إن هذا الحصار ألقى بظلاله على صورة أسبانيا في أعين مواطني جبل طارق، وعبر السكان عن تخوفهم من أسبانيا في كل مناسبة لاحقة حاولت فيها أسبانيا المهادنة أو مد يد الصداقة لهم، كان الرد الجاهز دائما باستحضار سنوات الحصار والتضييق الاقتصادي الذي تسبب في أذى كبير للمستعمرة وعلاقتها بالعالم الخارجي.[٧٢]

مستعمرة جبل طارق في سياق الجماعة الأوروبية– تعقيدات قانونية واقتصادية:

انضمت مستعمرة جبل طارق إلى السوق الأوروبية المشتركة باعتبارها منطقة أوروبية تابعة لدولة المملكة المتحدة. وبحسب المادة رقم ٣٣٥ من معاهدة انضمام المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي – الموقعة في ١٩٧٢م– نجد أن حقوق وواجبات مستعمرة جبل طارق ضمن الجماعة الأوروبية –على اختلاف مسمياتها عبر عقود– اتبعت الحقوق والواجبات التي ألزمت بها المملكة المتحدة نفسها من خلال انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٣م. إلا إن نص الاتفاقية اعتبر جبل طارق منطقة أوروبية ذات وضع خاص مما جعل الاتفاقية تدرج نصوصًا استثنائية للمستعمرة تعفيها من بعض البنود الملزمة للمملكة المتحدة أو تضيف عليها التزامات أخرى لا تطالب بها الأخيرة. ومن المثير للدهشة أن ذلك المصطلح "منطقة أوروبية ذات وضع خاص" لا ينطبق في أوروبا قاطبة سوى على جبل طارق وسكانها فقط(٧٣).

ومع التحولات الجذرية في أسبانيا، ورغبة الأسبان في تطبيع العلاقات مع العالم أجمع، وتقديم وجه أسبانيا الجديد الديمقراطي والسلمي إلى العالم عقب وفاة فرانكو عام ١٩٧٥م، وبدء عملية التحول الديمقراطي في عهد الملك خوان كارلوس (١٩٧٥–٢٠١٤م)؛ شهد شهر ديسمبر عام ١٩٨٢م فتحًا جزئيًّا للمعبر البري والبحري بين مستعمرة جبل طارق والأراضي الأسبانية واستمرت تلك العملية تدريجيًّا لتتم بفتح المعابر بكامل طاقتها في فبراير عام ١٩٨٥(٧٤).

وفي شهر أبريل عام ١٩٨٦م، قام الملك خوان كارلوس وعقيلته بزيارة تاريخية إلى لندن التي شهدت آخر زيارة ملكية أسبانية عام ١٩٠٥م، واستقبلت بريطانيا الملكين الأسبانيين استقبالا حافلا رسميًّا وشعبيًّا شمل عدة لقاءات وخطب رسمية وتغطية مكثفة من الإعلام البريطاني والأسباني أيضًا؛ حيث اعتبرها البريطانيون احتفالا بإنضمام أسبانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، بينما قدمها الإعلام الأسباني

بمثابة دليل على النجاح والاحترام الذي يحظى به ملك أسبانيا بصفته راعي التحول الديمقراطي الذي أصبح مثلا يحتذى[٧٥] وقام الملك خوان كارلوس أثناء الزيارة بإلقاء خطاب رسمي في البرلمان البريطاني في جلسة جمعت مجلس العموم مع مجلس اللوردات، حيث أكد الملك الأسباني على أن جبل طارق هي "المشكلة الوحيدة الباقية بين البلدين"، بينما عمدت الصحافة البريطانية إلى تجنب الخوض في أمر المستعمرة والترحيب بأسبانيا الجديدة حليفة بريطانيا في أوروبا وفي الناتو. [٧٦]

وهناك العديد من الأمثلة على التعاون البريطاني الأسباني في موضوعات ومشروعات تخص جبل طارق رغم عدم تخلي أي من الطرفين عن موقفهما بشأن مصير المستعمرة؛ ومن أهمها التنسيق بين الطرفين الذي نتج عنه اتفاقية التشغيل المدني لمطار جبل طارق والتي دخلت حيز التطبيق عام ١٩٨٨م. حيث وقع وزير الخارجية الأسباني ووزير شئون الكومنولث البريطاني اتفاقية للتنسيق والتعاون بين البلدين بشأن التشغيل المدني لمطار جبل طارق تبعا لسياسات الطيران المدني الخاصة بدول السوق الأوروبية المشتركة في ديسمبر ١٩٨٧م. ونصت أهم بنود الإتفاقية على التشاور والتنسيق المستمر بين الدولتين بشأن الاستخدام المدني للمطار، تقديم الشركات الأسبانية الخدمات الأرضية والتجارية لمطار جبل طارق بحسب القواعد المنظمة للسوق الأوروبية المشتركة، إنشاء محطة ركاب في مدينة لالينيا الأسبانية تخدم المسافرين عبر مطار جبل طارق مع تسهيل تنقلهم من المستعمرة إلى لالينيا وبالعكس، التعاون في مجالات الأمن والمعلومات ومكافحة الحرائق، وغيرها من البنود التي تعترف بأن القرب المكاني لأسبانيا ومدنها يجعل مطار جبل طارق محدود المساحة والإمكانات معتمدا عليها إلى حد كبير. وألحق بالإتفاقية عدة بنود أهمها المادة الإضافية الرابعة التي نصت على أن تطبيق هذه الاتفاقية لا يمس ولا يخل بالحقوق القانونية لأي من الدولتين في جبل طارق ولا يغير الموقف السياسي أو القانوني لبريطانيا أو أسبانيا بشأن جبل طارق. [٧٧] وهذه الاتفاقية

مثال واضح على رغبة كل من أسبانيا وبريطانيا الاستفادة من مزايا العضوية في الاتحاد الأوروبي وتسهيلات نقل الركاب والبضائع والإعفاءات الجمركية والسياحة الدولية وغيرها مما يفيد دول السوق الأوروبية المشتركة ضمن ترتيبات الجماعة الاقتصادية الأوروبية. فاستمرار المطالبة الأسبانية باسترداد جبل طارق واستمرار الرفض البريطاني لذلك لم يمنع الدولتين من أن تتشاطرا مصلحة مشتركة؛ متمثلة في تشغيل مطار دولي يخدم وجهة سياحية واستثمارية مميزة ومجزية للطرفين.

وشهد عقد التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة تقاربًا وتفاهما كبيرًا بين أسبانيا وبريطانيا في المجالات الاقتصادية والعلمية والعسكرية؛ مما أفسح المجال؛ لأن تطرح أسبانيا أمر استعادة جبل طارق من جديد من خلال مفاوضات ثنائية عقلانية بين الطرفين عمادها المصالح المشتركة وليس الدعاية السياسية. ونوقشت فكرة السيادة الأسبانية البريطانية المشتركة على جبل طارق باستفاضة وجدية أثناء المباحثات التي أجرتها الحكومتان الأسبانية والبريطانية بين عامي ٢٠٠١–٢٠٠٢م وهي المفاوضات الأكثر جدية طوال سنوات الصراع بحسب العديد من الخبراء المعنيين بتاريخه الممتد. (٧٨) وما إن علم سكان المستعمرة بإعلان جاك سترو وزير الخارجية البريطاني قرب التوصل لاتفاقية إدارة أنجلو–أسبانية مشتركة لجبل طارق حتى اندلعت مظاهرات شعبية شارك فيها الآلاف من سكان المستعمرة منددين برغبة البلدين التحكم في مصيرهم دون استشارتهم. وسارع برلمان جبل طارق إلى عقد استفتاء شعبي رسمي لاستبيان رأي المواطنين في مقترح السيادة المشتركة على المستعمرة. وتوجه سكان جبل طارق إلى صناديق الاستفتاء في السابع من نوفمبر عام ٢٠٠٢م، محققين نسبة مشاركة تجاوزت التسعين بالمائة. وجاءت النتيجة بأغلبية فاقت ٩٩% رفضا لمقترح السيادة المشتركة وتفضيلا للبقاء ضمن ممتلكات بريطانيا في أعالي البحار مع الحكم الذاتي عبر مؤسسات محلية منتخبة. (٧٩)

وتراجعت بريطانيا عن فكرة الحكم المشترك ودعت ممثلين عن سكان جبل طارق للتباحث بشأن إصدار دستور جديد لتوسيع سلطات الحكم المحلي، ومنح جبل

طارق استقلالية أكبر في اتخاذ القرار؛ بحيث ينظم الشئون الداخلية للمستعمرة، ويوضح الواجبات والحقوق التي يتحملها سكانها باعتبارهم مواطنين بريطانيين، يتمتعون بالحكم الذاتي، دون أن ينفصلوا عن التبعية السياسية لدولة المملكة المتحدة. وفي السابع والعشرين من مارس عام ٢٠٠٦م قدم وزير الخارجية البريطاني جاك سترو بيانا كتابيا للجنة الشئون الخارجية والكومنولث في مجلس العموم البريطاني، استعرض خلالها الخطوط الرئيسة بشأن الدستور المزعم أصداره لتنظيم العلاقة بين جبل طارق وبريطانيا. وأكد الوزير أن توسيع سلطات الحكم المحلي لا تعني انفصال جبل طارق أو انتهاء السيادة البريطانية على تلك المنطقة، وأعلن استمرار التزام بريطانيا بشئون التمثيل الخارجي والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي والشئون العسكرية لجبل طارق. وأكد سترو أن الغرض من هذه التعديلات هو تطبيق رؤية بريطانيا لعلاقتها بممتلكاتها أعالي البحار في الألفية الجديدة. فجبل طارق وجميع هذه المناطق يجب أن يتولى سكانها إدارة شئونهم الداخلية وتنسيق شئونهم الخارجية بأسلوب ناضج مع لندن. (٨٠)

واتفقت أطراف الصراع الثلاثة – أسبانيا وبريطانيا وجبل طارق- أن هناك مصالح مشتركة سياسية واقتصادية وعسكرية وبيئية تجمعهم معا، وتجعل التفاوض والتنسيق مكسبا لهم جميعا بعيدًا عن الشحن الإعلامي والمواجهات الدبلوماسية التي تنتهي بخطب عصماء دون تغيير على الأرض. من هنا اتفقت الأطراف الثلاثة على تأسيس منتدى الحوار الثلاثي والذي عقدت أولى جلساته في مدينة قرطبة الأسبانية يوم الثامن عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٦م، حيث مثل المملكة المتحدة وأسبانيا وزيرًا خارجية كل منهما، ومثل جبل طارق رئيس الحكومة المحلية، وترتب على المنتدى توقيع اتفاقية قرطبة والتي حملت اسم المدينة محل انعقاد أولى جلسات المنتدى. ونصت الاتفاقية على ضرورة التفاوض والتنسيق في الشئون التي تهم الأطراف الثلاثة وشعوبهم في إطار من الاحترام والتطبيق القانوني للوائح الاتحاد الأوروبي والاتفاقات الثنائية بين بريطانيا وأسبانيا دون تجاهل إرادة سكان جبل طارق(٨١).

وفي التاسع من يونيو عام ٢٠٠٩م انعقدت اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار والتابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتستقبل شكوى من الحكومة المحلية بجبل طارق تستنكر إصرار أسبانيا على استمرار بحث حالة جبل طارق باللجنة. وأصرت الحكومة المحلية أن موضوع جبل طارق لا يدخل في اختصاصات تلك اللجنة الأممية؛ حيث إن مواطني جبل طارق قد حددوا مصيرهم بالفعل كمواطنيين بالمملكة المتحدة يحملون الجنسية البريطانية British Citizens وهو ما ترفضه أسبانيا، بل وتصمم على اعتبار سكان جبل طارق مواطنين أسبان تحت الاحتلال البريطاني وبالتالي –تبعا للموقف الأسباني– فلزاما على اللجنة الأممية استمرار فحص ملفهم بغية إنهاء الاستعمار البريطاني على جبل طارق، وهو الأمر الذي دافع عنه بشدة ممثل أسبانيا في كلمته أمام اللجنة ذاتها ردًا على الاعتراض من جبل طارق. (٨٢)

وضمن كلمته أمام اللجنة، أصر ممثل أسبانيا على رغبة بلاده في عدم إزاحة ملف جبل طارق من جدول أعمالها، واتهم المملكة المتحدة بأنها تحاول شرعنة استعمارها لجبل طارق بشكل قانوني وعصري من خلال ما أسماه "الاستعمار بالتراضي Colonialism by consent". وأضاف ممثل أسبانيا أن المملكة المتحدة وبلاده حليفتان تتشاركان عضوية الاتحاد الأوروبي، وكذلك عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو، وأن البلدين ملتزمتان بمعاهدة أوترخت ١٧١٣م التي وضعت جبل طارق تحت الحكم البريطاني لحين تسليمها إلى أسبانيا، مما يعني أن أية محاولة لحذف ملف جبل طارق من لجنة إنهاء الاستعمار ستعد تصرفا من جانب واحد يتجاهل ضرورة المفاوضات الثنائية بين البلدين المعنيين، ويثبت ويشرعن الاستعمار البريطاني في جبل طارق ليس إلا. ولم يجد رئيس الجلسة بدا من دعوة الطرفين البريطاني والأسباني لاستئناف المباحثات الثنائية بشأن جبل طارق، على أن يبقى الوضع على ما هو عليه، واستمرار إدراج ملف جبل طارق على جدول أعمال لجنة إنهاء الاستعمار؛ وهو ما اعتبر انتصار دبلوماسيًّا كبيرًا للجانب الأسباني. (٨٣)

وسارع بيتر كروانا[٨٤] الحاكم العام في جبل طارق بالتوجه بعد أسابيع قليلة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ممثلا لجبل طارق، ومخاطبًا العالم ومصممًا على أن جبل طارق ليست مستعمرة أو أرضا محتلة؛ بل هي أرض بريطانية يتمتع سكانها بالحكم الذاتي ولا يرون في وضعهم الحالي احتلالا او استعمارًا، بل انتماء مخلصا إلى دولة منحتهم إدارة شئونهم بأنفسهم. إلا إن خطبته تلك لم تغير قرار لجنة إنهاء الاستعمار واستمر ملف جبل طارق على جدول أعمالها دون تغيير. [٨٥]

والمثير للدهشة أنه رغم تلك الجولة العاصفة في أروقة الأمم المتحدة، لم تمض بضعة أسابيع إلا وشهد جبل طارق حدثًا فريدًا كان التعاون الأوروبي سببًا في تحققه. حيث استضافت مدينة جبل طارق إحدى جلسات منتدى الحوار الثلاثي، وقام وزير الخارجية الأسباني ميجيل أنخيل موراتينوس[٨٦] بزيارة تاريخية إلى جبل طارق في الحادي والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٩، التقى خلالها بكل من وزير الخارجية البريطاني ديفيد ماليباند[٨٧] والحاكم العام لجبل طارق بيتر كاروانا. وتمثلت أهمية هذه الزيارة في كونها الأولى لمسئول أسباني منذ أن استولت القوات البريطانية على جبل طارق عام ١٧٠٤م ثم توقيع معاهدة أوترخت في ١٧١٣م، أي إنها زيارة تنهي قرابة ٣٠٠ عام من المقاطعة الرسمية الأسبانية للمستعمرة وإدارتها والتواجد البريطاني بها.

وأعلن موراتينوس خلال الزيارة أن مطالبة بلاده باستعادة جبل طارق ليست محل نقاش، وليست أمرًا يمكن إقصاؤه أو التخلي عنه، إلا إنه وحكومته يمدان يد السلام والتفاوض والصداقة لبريطانيا؛ للوصول إلى حل مرضي للقضايا العاجلة المتعلقة بجبل طارق ومنها القضايا البيئية والاقتصادية، على أمل حل المشكلة الأعقد، وهي الحقوق الأسبانية الوطنية في استعادة جبل طارق[٨٨] إذن، فقد شهد شهرًا يونيو ويوليو حدثين متتاليتين، مثل أولهما الصراع الدبلوماسي الذي لا ينتهي في الأمم المتحدة حول جبل طارق؛ بينما شهد الثاني زيارة تاريخية وترتيبات تجارية وبيئية وقانونية رعاها الاتحاد الأوروبي الذي لم يفشل في أن يجبر البريطانيين والأسبان على حد سواء أن

ينحوا خلافاتهم جانبًا؛ للاستفادة من فرص التعاون ضمن سياق العمل الجماعي الأوروبي.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي– مستقبل جبل طارق في ظل التغيرات الأوروبية:

عقدت بريطانيا عام ٢٠١٦م استفتاء مصيريًّا لاستبيان رغبة مواطنيها الاستمرار في عضوية الاتحاد الأوروبي، وأتت نتائج الاستفتاء بأغلبية حاسمة لصالح خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، فيما عرف دوليًّا وإعلاميًّا باسم "بريكست Brexit". وتساءل المحللون عن مصير الأقاليم التي تتشكل منها بريطانيا العظمى، مثل اسكتلندا وأيرلندا الشمالية والتي أظهرت نتيجة التصويت رغبة مواطنيهما في استمرار العضوية بالاتحاد الأوروبي. وبالنظر إلى الممتلكات البريطانية في أعالي البحار؛ نجد أن اثنتي عشرة من هذه المناطق لن تتضرر ضررًا مباشرًا حال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي؛ لأنها لا تجاور دول الاتحاد، وليس لديها مصالح مباشرة أو حدود متاخمة لأي من دول الاتحاد الأوروبي. أما جبل طارق، فتتقاطع حدودها مع أسبانيا وتتاخم أوروبا القارية مباشرة، ويتوقف اقتصادها المحدود على تلك العضوية ومزاياها. لذا، فقد طرح تساؤل مشروع عن مصير جبل طارق، وإن كان مواطنوها سيظلون على ولائهم لبريطانيا، أم أن البريكست سيؤدي إلى طلبهم إما الاستقلال عن بريطانيا، أو الانضمام إلى أسبانيا حرصا على مزايا عضوية الاتحاد الأوروبي.(٨٩)

وبالعودة إلى استفتاء عام ٢٠١٦م بشأن عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي؛ نجد أن النتيجة العامة كانت في صالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وبالنظر إلى تفاصيلها نجد أن البريطانيين الذين شاركوا في الاستفتاء بمستعمرة جبل طارق قد صوتوا بنسبة ٩٦% بالموافقة على استمرار العضوية بالاتحاد الأوروبي، رافضين بأغلبية مطلقة فصم العلاقات بين بريطانيا والاتحاد، وهي نتيجة فاقت نسبتها الأقاليم الأخرى بما فيها تلك التي صوتت أيضًا لصالح البقاء في الاتحاد ومنها أسكتلندا وأيرلندا الشمالية، حيث

جاءت النتائج رافضة للخروج، ولكن بنسب تصويت أقل من جبل طارق.(٩٠)

وتكمن معضلة سكان جبل طارق في رغبتهم أن يظلوا مواطنين بريطانيي الجنسية، دون أن يحرموا مزايا العضوية في الاتحاد الأوروبي؛ والتي تضمن لهم سهولة تدفق السياح إلى المستعمرة من أوروبا عن طريق البر –من أسبانيا– أو عن طريق المنافذ البحرية والجوية دون إبطاء ودون تأشيرات يستغرق الحصول عليها أسابيع أو شهورا، مما يقلل من فرصهم التفضيلية كوجهة سياحية قريبة للأوروبيين. كما إن المستعمرة التي لا تنتج كفاية سكانها من المواد الغذائية والأدوية وغيرها من اللوازم تحصل عليها بأقل رسوم شحن أو جمارك بفعل عضوية الاتحاد، ويرى العديد من الأوروبيين أن جبل طارق هي وجهتهم المفضلة للاستثمار العقاري، ولزيارة كازينوهات المقامرة، وهو ما يدر دخلا كبيرا على المستعمرة. أضف إلى ذلك أن قرابة عشرة آلاف أسباني يدخلون يوميًّا إلى المستعمرة كعمال وموظفين دون مشكلات تذكر، بفضل الحدود المفتوحة بين دول الاتحاد الأوروبي، وهم نسبة لا يستهان بها من القوى العاملة بالمستعمرة التي لا يتعدى التعداد الكلي لسكانها بضع وثلاثين ألف نسمة. إذن فسكان جبل طارق لا يرغبون الجنسية الأسبانية، ولا يوافقون على ضم أسبانيا لهم كما أعلنوا مرارًا وتكرارًا في استفتاءات عامة ذكرناها من قبل. في الوقت ذاته؛ لا يملك سكان جبل طارق أن ينقطعوا عن الشريان البري الوحيد لهم ألا وهو أسبانيا، ولا يملكون رفاهة إدارة اقتصادهم دون تدفق السياحة الأوروبية، أو بعيدا عن التيسيرات التي توفرها الحدود المفتوحة في ظل عضوية الاتحاد الأوروبي.(٩١)

وأثناء المحادثات الأوروبية–البريطانية بشأن إجراءات الخروج من الاتحاد الأوروبي، أصر المسئولون الأوروبيون على منح أسبانيا يدا عليا في تقرير مصير جبل طارق في ظل الترتيبات الجديدة. حيث نصت اتفاقية الخروج بالمادة رقم ٢٤ على منح أسبانيا حق النقض الحاسم أو المعطل (الفيتو) بشأن أي قرار مستقبلي يخص مستعمرة جبل طارق.(٩٢)

وبينما أصر الاتحاد الأوروبي على منح أسبانيا حق النقض فيما يخص مصير المستعمرة؛ نجد أن الحكومة البريطانية قد ألزمت نفسها باستفتاء سكان المستعمرة قبل اتخاذ أي قرار بشأنهم. وتعهدت بذلك في محافل عدة منها محضر اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في السادس من ديسمبر عام ٢٠٠٦م، حيث ضمنت المنظمة الأممية التزام المملكة المتحدة بهذا الأمر، بحيث لا يقوم البريطانيون بأية ترتيبات أو إجراءات بشأن السيادة الكلية أو الجزئية أو المشتركة على جبل طارق دون توافق ورضا من جانب سكان المستعمرة. [٩٣] وهو ما يضع كافة الأطراف في معضلة كبرى إذا ما تمسك أحد الطرفين أو كلاهما بحق النقض تجاه أي حل مطروح. حيث لن ترض الحكومة الأسبانية باستقلال المستعمرة الكامل أو استمرار السيادة البريطانية عليها، بينما لن يقبل السكان الانسلاخ عن بريطانيا حتى وإن أراد البريطانيون أنفسهم هذا الحل. وهو ما يعني معضلة عصية على الحل ووضعًا قانونيًّا وسياسيًّا غير قابل للتسوية إذا ما أصرت أطرافه الثلاثة على رأيها المعلن حاليًا.

M.E.R.C ISSN 2536-9504

الخاتمة:

استعرض هذا البحث صفحات من تاريخ القرن العشرين لواحد من أهم النزاعات الجيوبوليتكية في حوض البحر المتوسط، وهو نزاع ممتد عبر قرون، ارتبك طرفاه بين الحرص على مصالحهما المشتركة، وبين رغبة كل منهما في الحفاظ على ما يظنه سيادته الوطنية. فأسبانيا التي سعت خلال الربع الأخير من القرن العشرين للعودة بسلام واحترام إلى المجتمع الدولي وإلى الجماعة الأوروبية، ليس بإمكانها التنازل عن أرضها المحتلة منذ القرن الثامن عشر. ويحلم الأسبان بأن يستمر دورهم المهم في الاتحاد الأوروبي وكذلك عضويتهم الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي دون أن يذعنوا لرغبة البريطانيين في ضم مستعمرة جبل طارق للأبد. أما البريطانيون، فمصممون على الاحتفاظ بذلك المضيق الاستراتيجي عسكريًا وتجاريًا تحت إدارتهم، ولا يرون سبيلا لتغيير الوضع القائم، وإلا خسرت بلادهم سيطرتها الاستراتيجية على قاعدة جبل طارق العسكرية وميناءه التجاري على حد سواء.

وبعد أن ظل ساكنو المستعمرة لعقود وفي استفتاء تلو الآخر يدافعون عن رغبتهم في أن يظلوا مواطنين بريطانيين، فوجئوا بواقع جديد يتمثل في إصرار معظم البريطانيين على الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي؛ لترتبك جميع حسابات سكان المستعمرة، والذين يحملون هموما تتعلق بأوروبا لا يحملها قاطنو المناطق البريطانية الآخرون. فأهل المستعمرة يعيشون جغرافيا في نطاق أوروبا القارية، وترتبط مصالحهم الاقتصادية من تجارة وسياحة وتنقل وسفر بتلك العضوية في الاتحاد الأوروبي في ظل الحدود المفتوحة، والسفر الحر لأغراض العمل والسياحة، وإعفاءات الجمارك والضرائب، وهي المزايا التي كانت عضوية الاتحاد الأوروبي تضمنها لهم؛ مما جعل بعض سكان المستعمرة– ولأول مرة منذ قرون– يعيدون النظر في هذا الالتزام والولاء للعرش البريطاني، الذي قرر الخروج من منظمة إقليمية يتشبث سكان المستعمرة بالمكوث تحت ظلها.

فالصراع على جبل طارق بين أسبانيا وبريطانيا ليس وليد اليوم أو العقود القليلة الماضية؛ إنه صراع يضرب بجذوره إلى مطلع العصر الحديث عندما كانت العائلات الملكية الأوروبية تتنازع على المستعمرات والعروش وتشغلها قضايا الوراثة والخلافة. ويشهد النزاع على جبل طارق على أن معاهدة كان الأمل منها أن تنهي صراعا امتد لأربع عشرة سنة –ألا وهي معاهدة أوترخت– قد تسببت في نشوب صراع امتد لثلاثمائة سنة ويزيد. ورغم التغيرات والتحولات الكبرى في أنظمة الحكم وتحولات المصالح الإقليمية والثنائية، لم تستطع أي من أسبانيا أو بريطانيا التخلي عن تلك المعاهدة وآثر كل منهما تفسيرها حسب خطابه الوطني ومصلحة بلاده، أو تجاهل الصراع برمته وتجميده في أحيان أخرى، حسب مصالح أوسع إقليمية أو دولية.

إن تاريخ وحاضر مستعمرة جبل طارق يدلل على أن الأهمية الاستراتيجية لا تقاس فقط بأعداد السكان أو ضخامة المساحة أو سخاء الموارد الطبيعية والبشرية؛ فها هي صخرة جبلية وبضعة كيومترات من الأرض يسكنها عدة آلاف من البشر كانت وما تزال مثارًا لتوتر سياسي وديبلوماسي ممتد عبر قرون بين بلدين كبيرين يربطهما مصالح وأهداف مشتركة، مما جعلها حالة فريدة تستحق الدراسة بين صراعات وتجاذبات مركز العالم المتمثل في الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط.

الهوامش

(1) Goldberg, Maren. Pillars of Heracles, Encyclopaedia Britannica Online, https://www.britannica.com/place/Pillars-of-Heracles , accessed 20/11/2019

(٢) تقع مدينتا سبتة ومليلية في شمال أفريقيا على الساحل الشمالي للمغرب وتتبعان سياسيًّا وعسكريًّا أسبانيا التي تعدهما مدينتين أسبانيتين وليستا محتلتين. احتل البرتغاليون سبتة عام ١٤١٥م وآل حكمها إلى الأسبان بعد ضمها البرتغال وجميع ممتلكاتها، وبعد انفصال البرتغال عن أسبانيا في ١٦١٥م ظلت سبتة تحت الحكم الأسباني. وتبعد سبتة عن جبل طارق ٢٦ كيلومتر وهي أقرب ميناء أفريقي إلى أوروبا، ويبلغ عدد سكانها نحو 85 ألف نسمة (تعداد ٢٠١٨) أما مدينة مليلية فاستولى عليها الأسبان عام ١٤٩٧م وتقع أيضًا بالساحل المغربي ضمن إقليم الريف ويسكنها قرابة ٧٩ ألف نسمة (تعداد ٢٠١١) منحت أسبانيا المدينتين الحكم الذاتي عام ١٩٩٥م وتعد حدودهما مع المغرب حدودا تفصل الاتحاد الأوربي عن أفريقيا. وترفض المغرب التسليم بأنهما جزء من أسبانيا وتصر على المطالبة بهما رغم عدم إدراجهما كمناطق محتلة في ملفات تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة.

(٣) هي مستعمرات بريطانية لم تنل استقلالها بعد أو تم استفتاء سكانها لتقرير المصير واختاروا استمرار التبعية لدولة المملكة المتحدة وهي أربعة عشر إقليم تمتد في أوروبا وأفريقيا والقارة القطبية الجنوبية والبحر الكاريبي وجزر في المحيطات الهندي والهادي والأطلنطي ويبلغ مجموع سكانها ربع مليون نسمة. وهذه المناطق هي أنغويلا، برمودا، المقاطعة البريطانية بالقارة القطبية الجنوبية، وإقليم المحيط الهندي البريطاني، وجزر العذراء البريطانية، وجزر كايمان وجزر فوكلاند، جبل طارق، ومونتسرات، وسانت هيلينا وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكيرن وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية. انظر.

https://www.uk-cpa.org/where-we-work/uk-overseas-territories/

(4) الموقع الرسمي لحكومة جبل طارق https://www.gibraltar.gov.gi/

(5) Alvarez, David. Colonial Relic: Gibraltar in the Age of Decolonization, Grand Valley Review, Vol 21 issue 1, 2000, p5

(6) يطلق مصطلح حرب الخلافة أو الوراثة الأسبانية War of Spanish Succession على الصراع السياسي والعسكري الذي اندلع في أوروبا عقب وفاة ملك أسبانيا تشارلز الثاني (أو كارلوس الثاني بالأسبانية) عام ١٧٠٠م دون أن يترك وريثًا على عرش أسبانيا. ونشب النزاع على العرش الأسباني بين أسرة البربون حكام فرنسا وكذلك أسرة الهابسبورج الذين ينتمي إليهم تشارلز الثاني، إلا أن القوى

الأوربية خشيت من تعاظم قوة فرنسا حال انضمام المملكتين الأسبانية والفرنسية إلى بعضهما البعض وهو ما كان ليهدد توازن القوى في أوروبا. فتصارع امبراطور روما وملك النمسا وملك هولندا وغيرهم على عرش أسبانيا وانضمت انجلترا للصراع خوفا من التوسع الفرنسي. واستمر الصراع السياسي والعسكري لقرابة ثلاث عشرة سنة حتى طال المستعمرات الأوروبية في أمريكا الشمالية. وانتهت تلك الحرب عام ١٧١٣م بتوقيع معاهدة أوترخت والتي نصت أهم بنودها على تثبيت عرش فيليب الخامس ملكا على أسبانيا بشرط ألا يجمع معه عرش فرنسا وأن يتنازل عن حقوقه وحقوق ورثته في العرش الفرنسي. وأدت المعاهدة إلى تنازل فرنسا عن العديد من اقطاعياتها في أوروبا وأمريكا الشمالية لانجلترا والنمسا وهولندا كما تنازلت أسبانيا عن صخرة جبل طارق وجزيرة مينوركا في البحر المتوسط (احدى جزر البليار) لصالح البريطانيين.

(٧) أباظة، فاروق عثمان. دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٢٧٣.

(8) Treaty of Peace and Friendship between France and Great Britain, signed at Utrecht, 11 April 1713, Oxford Public International Law, https://opil.ouplaw.com/view/10.1093/law:oht/law-oht-27-CTS-475.regGroup.1/law-oht-27-CTS-475 , accessed 13/6/2020.

(9) Gold, Peter. *Gibraltar: British or Spanish*? Routledge, London, 2005, pp:6-7.

(10) Camprubi and Robinson. A Gateway to Ocean Circulation: Surveillance and Sovereignty at Gibraltar, Historical Studies in the Natural Sciences, vol. 46, no. 4, 2016, p.432

(11) قسيم، إدريس. "دور الاستعمار في تشكيل جيوسياسية الدولة المغربية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد٩، مجلد ٢، يونيو ٢٠١٨، ص ص: ٤١-٤٢.

(12) Bradford, Ernle. Gibraltar: The History of a Fortress, Endeavour Press Ltd, London, 2016, p174.

(١٣) ريتشارد كونجريف (١٨١٨-١٨٩٩م) فيلسوف بريطاني من رواد المدرسة الوضعية وله كتابات سياسية عدة عن الرؤية والتوسع الإمبريالي للإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر. تخرج في جامعة أوكسفورد عام ١٨٤٠م وسافر إلى باريس حيث تعرف على مؤسس الوضعية الفيلسوف الفرنسي ورائد علم الاجتماع أوجست كونت (١٧٩٨-١٨٥٧م)، ورافقه لفترة طويلة ومتأثرًا بأفكاره الفلسفية والإجتماعية والدينية، التي نقلها إلى بريطانيا لاحقا حيث أسس الجمعية العلمية الوضعية في لندن. كانت الكتابة السياسية من أهم انجازات كونجريف وتنوعت بين الفلسفة والتراث السياسي منذ زمن الإغريق حتى الأحوال السياسية الجارية في الإمبرطورية البريطانية أثناء حياته.

(14) Garcia Sanz, Carolina. Gibraltar y su Campo: Un studio regional de las relaciones Internacionales de Espana durante la Primera Guerra Mundial, HISPANIA, Revista Española de Historia, 2007, vol. 67, núm. 226, Mayo-Agosto, p 576

(15) نشبت الحرب الأمريكية الأسبانية عام ١٨٩٨ عقب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لصالح ثوار كوبا الذين كانوا يحاربون أسبانيا منذ ١٨٩٥ بهدف انهاء الاستعمار الأسباني. امتدت الحرب من كوبا بالبحر الكاريبي حتى الفلبين بالمحيط الهادي.وانتهت الحرب بمعاهدة باريس حيث تنازلت أسبانيا عن مستعمراتها في كل من كوبا والفلبين وجوام وبويرتوريكو. سببت الهزيمة الساحقة في ١٨٩٨ صدمة وطنية كبرى للشعب الأسباني حتى أن حركة سياسية وثقافية كاملة سميت تيمنا بها باسم "جيل Generacion 98- 98". انظر Bradford, James C. ed., (1993) Crucible of Empire: The Spanish American War and Its Aftermath.

(16) أدت محاولة فرنسا الفاشلة للاستيلاء على مدينة فاشودة الواقعة على النيل الأبيض في السودان إلى ما يسمى بمتلازمة فاشودة في التاريخ الدبلوماسي الفرنسي. فرغم محاولة فرنسا منازعة النفوذ البريطاني في السودان وشرق أفريقيا إلا أن خوفها من عواقب الصدام العسكري مع بريطانيا جعلها تتراجع عن محاولة السيطرة على المدينة وقبول توقيع اتفاق ينهي أي أمل لها في بسط نفوذها بشرق أفريقيا. انظر Bates, D. (1984). The Fashoda Incident of 1898: Encounter on the Nile. Oxford University Press

(17) Garcia Sanz, op.cit, p 577

(١٨) داهش، محمد علي. المغرب في مواجهة أسبانيا: صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار ١٩٠٣-١٩٢٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ص ص: ١٩-٢٠.

(١٩) قسيم، مرجع سابق، ص ٤٥.

(20) Balfour, Sebastian and PRESTON, Paul (Ed.) Spain and the Great Powers in the Twentieth Century, Routledge, London, 1999, pp: 16-17

(21) Ponce, Javier. "Spain" in 1914-1918-online. International Encyclopaedia of the First World War, ed. by Ute Daniel et al, Freie Universität Berlin, 20/3/2015. P3.

(22) Garcia Sanz, op.cit, p 580.

(٢٣) ادواردو داتو (١٨٥٦-١٩٢١م) سياسي أسباني محافظ وموالي مخلص للملكية. خدم رئيسًا للوزراء أولا في الفترة من ١٩١٣-١٩١٥م ثم لمدة قصيرة في ١٩١٧م وأخيرًا ترأس مجلس الوزراء في أغسطس ١٩٢٠م وظل بمنصبه حتى اغتاله الأناركيون الكتالونيون في مارس عام ١٩٢١م. ويعد من أبرز السياسيين المحافظين في أسبانيا حيث تولى مناصب وزراية مختلفة بلغ عددها

أحد عشر منصبًا إضافة إلى منصب عمدة العاصمة مدريد كما تولى رئاسة البرلمان الأسباني أربع مرات.

(24) Garcia Sanz, op.cit, pp: 585-588.

(٢٥) الجنرال ميجيل بريمو دي ريفيرا (١٨٧٠–١٩٣٠م) ولد في أسبانيا لأسرة أرستقراطية مخلصة للملكية. تبنى فكرًا مناوئا للديمقراطية وتداول السلطة ورأى أن صورة الحكم الليبرالية المعتمدة على الانتخابات والأحزاب هي سبب تأخر أسبانيا وتراجع مكانتها وتفكيك إمبراطوريتها. تولى عدة مناصب هامة منها حاكم مدينة قادش، ثم تولى رئاسة الوزراء عام ١٩٢٣م ليقود انقلابا جزئيا بمباركة الملك ألفونسو الثالث عشر والكنيسة ترتب عليه تعطيل الدستور وتوقيف الأحزاب. أدى فشله الإقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والدين العام إلى إقالته عام ١٩٣٠م ووفاته في العام نفسه. أعقب إقالته حركة تغيير واسعة وعنيفة في السياسة الأسبانية أدت إلى إسقاط الملكية وقيام الجمهورية الثانية في ١٩٣١.

(26) Bradford, op.cit, p 183.

(27) Garcia Sanz, op.cit, pp: 580-581.

(٢٨) السابق نفسه.

(٢٩) ألبارو دي فيجويرا: ولد في مدريد وحصل على الدكتوراة في القانون من جامعة بولونيا إلا أنه لم يشتغل أبدا بالمحاماة. تولى سبعة عشر منصبًا وزاريًا كما ترأس الحكومة ثلاث مرات بين عامي ١٩١٢م إلى ١٩١٨م قائدًا للحزب الليبرالي. نأى بنفسه عن المشاركة في الحرب الأهلية الأسبانية ومابعدها وانخرط في الأنشطة الثقافية كرئيس لأكاديمية الفنون الجميلة ومشرفا على مشروعات التاريخ الجنائي والقضائي حتى وفاته.

(30) Ponce, op.cit., P6

(٣١) السابق نفسه، ص٧.

(٣٢) السابق نفسه، ص٨.

(٣٣) جارثيا بريتو سياسي أسباني من أصول أرستقراطية حمل لقب ماركيز وعمل مستشارا قانونيا. انضم للحزب الليبرالي وشكل الحكومة الأسبانية عدة مرات وترأس البرلمان. وفي آخر وزاراته عام ١٩٢٢م حاول إيقاف انقلاب بريمو دي ريفيرا على الديمقراطية والذي كان يسانده الملك والقوى التقليدية دون جدوى مما جعله يستقيل من منصبه.

(34) Meaker, Gerald. A civil war of words: The ideological impact of the First World War on Spain 1914-1918 in SCHMITT, Hans. (Ed.) Neutral Europe between war

and revolution, Virginia Uni. Press, Charlottesville, 1988, P 40

(35) Bradford, op.cit, p 185

(٣٦) فرانسيسكو فرانكو (١٨٩٢-١٩٧٥م) أحد أبطال حرب الريف وواحد من أهم القيادات العسكرية الأسبانية في المغرب. رفض سياسات الجمهورية الثانية ورأى أنها تقود بلاده إلى التبعية للاتحاد السوفيتي وعارض تهاون الحكومات الجمهورية مع الحركات الإنفصالية في كاتالونيا والباسك. قاد انقلابا عسكريا في ١٩٣٦م وتحرك بقوات من الأسبان والمغاربة من المغرب إلى أسبانيا ليبدأ حربا أهلية ضد القوات الجمهورية وحلفائها من المقاتلين الأجانب الذين جاءوا إلى البلاد دعما للجمهورية في مواجهة فرانكو وحلفائه هتلر وموسوليني. انتهت الحرب الأهلية بانتصار فرانكو في مارس ١٩٣٩م ليبدأ التنكيل بمعارضيه في طول البلاد وعرضها. رفض اتخاذ ألقاب مثل ملك أو رئيس وفضل لقب القائد أو الحاكم العام. استمر حكمه حتى وفاته عام ١٩٧٥م بعيدًا كل البعد عن النسق الديمقراطي في غرب أوروبا ولم يسمح بتداول السلطة أو حرية تشكيل الأحزاب وقمع أية مطالبات قومية. أعقبه في الحكم الملك خوان كارلوس والذي بدأ حركة التحول الديمقراطي الشامل في أسبانيا.

(37) Stockey, Gareth. Us and Them: British and Gibraltarian Colonialism in the Campo de Gibraltar c. 1900–1954 In CANESSA, A(Ed.) Bordering on Britishness: National identity in Gibraltar from the Spanish Civil War to Brexit, Palgrave Macmillan, Essex UK, 2019, P 96.

(38) عن أسبانيا في الحرب العالمية الثانية وعلاقتها المعلنة وتنسيقاتها السرية مع قوات المحور انظر. Spain, Germany, and World War II, Stanly Payne (2008)

(39) Para Hitler la entrevista de Hendaya fue una trata de ganado de segunda categoría, El Pais, 22/11/1978

(40) Payne, Stanley. Franco and Hitler: Spain, Germany, and World War II, Yale University Press, New Haven&London, 2009, p 94

(٤١) السابق نفسه، ص ص: ٩٥-٩٦.

(42) Para Hitler la entrevista de Hendaya, op.cit.

(43) Gold, op.cit, pp: 11-12.

(44) HM Government of Gibraltar: Statistics Office, Census of Gibraltar 2012, P xix.

(45) Camprubi and Robinson, op.cit., PP: 435-438.

(٤٦) الفالانج أو الفالانخي الأسباني حركة سياسية تأسست عام ١٩٣٣م متبينة الفكر الفاشي القائم على رفض الديمقراطية والشيوعية ورفض الحركات الإنفصالية والقومية، وتبنى

أعضاؤها أفكارًا مثل إعلاء دور الدولة والنظام التراتبي في القيادة على نمط الفاشية الإيطالية. ورغم إعلانهم لقيم الكاثوليكية المحافظة إلا أنهم يقدمون الدولة على الكنيسة لأن الدولة القوية تحمي وترأس كل المؤسسات مهما كانت أهميتها. أسس الحركة عام ١٩٣٣م أنطونيو دي ريفيرا نجل الجنرال بريمو دي ريفيرا قائد الإنقلاب الجزئي في ١٩٢٣م. وباتحاد الفالانج مع بعض الحركات النقابية المحافظة، استطاعوا تكوين كتائب مسلحة اعتبارا من ١٩٣٤م انضمت إلى فرانكو أثناء الحرب الأهلية الأسبانية. وأصبح الفالانج بعد انتهاء الحرب الأهلية الحزب السياسي الوحيد المعلن في أسبانيا وساندوا فرانكو بكل قوة طيلة فترة حكمه التي شارفت على أربعة عقود.

(47) Marquina, Barrio A. The Spanish Neutrality during the Second World War, American University International Law Review, Vol.14, no. 1 (1998), pp: 174-177.

(٤٨) قسيم، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٤٩) الموقع الرسمي لمنظمة اتفاقية حلف شمال الأطلسي الناتو -https://www.nato.int/nato welcome/index.html

(50) Camprubi and Robinson, op.cit., P440

(51) Gold, op.cit., P 131

(52) Camprubi and Robinson, op.cit., P440.

(٥٣) السابق نفسه، ص ص: ٤٤٨–٤٥٠.

(٥٤) بشأن التحاق أسبانيا بعضوية الناتو وعلاقتها بالمنظمة انظر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية لأسبانية. http://www.exteriores.gob.es/Portal/en/PoliticaExteriorCooperacion/ProyeccionAtlantica/Paginas/EspLaOTAN.aspx

(٥٥) في أعقاب الانتخابات العامة الأسبانية عام ١٩٨٦م جرى استفتاء آخر وافق عليه الشعب الأسباني على استمرار عضوية بلادهم في الناتو على أن تنسحب من العمليات العسكرية الخاصة بقواته تمامًا والاكتفاء بالمشاركة في التخطيط والتدريب، وألا يقوم الناتو بتخزين أو تجريب أية أسلحة نووية على الأراضي الأسباني. انظر نتيجة الاستفتاء وتفاصيله على موقع مركز البحوث الإجتماعية الأسباني دراسة رقم 1.521 في مارس ١٩٨٦

Referendum Allianza Atlantica, CIS - Centro de Investigaciones Sociológicas http://www.cis.es/cis/export/sites/default/-Archivos/Marginales/1520_1539/1521/Es1521mar_s.pdf

(56) Del Campo et al, A New British Subject: The Creation of a Common Ethnicity in Gibraltar, In CANESSA, Andrew (Ed.) op.cit, PP: 123-124.

(57) Dodds et al. Loyalty and Royalty: Gibraltar, the 1953–54 Royal Tour and the Geopolitics of the Iberian Peninsula, Twentieth Century British History, Vol. 18, No. 3, 2007, p366.

(٥٨) السابق نفسه، ص ٣٨٥.

(59) Correspndencia diplomatica entre los gobiernos de España Y del Reino Unido de Gran Bretaña sobre la cuestion de Gibraltar (1964-1965), Revista Española de Derecho Internacional, Asociación Española de Profesores de Derecho Internacional y Relaciones Internacionales, Vol. 18, No. 2 (ABRIL - JUNIO 1965), pp. 316-317.

(٦٠) السابق نفسه، ص ص: ٣١٧-٣١٩.

(٦١) السابق نفسه، ص ص: ٣٢٠-٣٢١.

(٦٢) السابق نفسه ص ص: ٣٢٣- ٣٢٤.

(63) UN General Assembly, 2070(XX). Question of Gibraltar, 16 December 1965, available at http://www.gibnet.com/library/un2070.htm, [accessed 11/2/2020]

(64) Cassese, Antonio. Self-Determination of Peoples: A Legal Reappraisal, Cambridge University Press, Cambridge, 1995, p208

(65) UN General Assembly, 2231 (XXI). Question of Gibraltar, 20 December 1966, available at http://www.gibnet.com/library/un2231.htm , [accessed 12/2/2020]

(66) Lambert, David. As Solid as the Rock'? Place, Belonging and the Local Appropriation of Imperial Discourse in Gibraltar, Transactions of the Institute of British Geographers, vol. 30, no. 2, 2005, P 207

(76) UN General Assembly, 2353 (XXII). Question of Gibraltar, 8 January 1968, available at http://www.gibnet.com/library/un2231.htm , [accessed 18/2/2020]

(68) UN General Assembly, Question of Gibraltar, 18 December 1968, A/RES/2429

(69) HM Government of Gibraltar: Statistics Office, Census of Gibraltar 2012, P xx

(٧٠) دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩.

http://www.gibnet.com/library/con1969.htm

(71) Del Campo et al., op.cit, P123.

(72) Lambert, op.cit. P207.

(73) Galves, Alejandro del Valle. Brexit negotiations and Gibraltar: Time for a 'MODUS VIVENDI' ?" Cuadernos de Gibraltar – Gibraltar Reports, Núm 2, 2016-2017, PP: 19-20.

(74) HM Government of Gibraltar: Statistics Office, Census of Gibraltar

2012, P xx.

(75) Mendo, Carlos. La visita de los Reyes de España al Reino Unido cierra hoy un paréntesis de 80 años, El Pais, 22/4/1986.

(76) Gooch, Anthony. A Surrealistic Referendum: Spain and NATO, Government and Opposition, Cambridge University Press, Summer 1986, Vol. 21, No.3, P 314.

(77) Documentos Hispano-Britanicos Sobre El Aeropuerto de Gibraltar, Revista Española de Derecho Internacional, Asociación Española de Profesores de Derecho Internacional y Relaciones, Vol. 40, No. 1 (ENERO - JUNIO 1988), pp. 367-370.

(78) Galvez, 2017, op.cit, P22.

(79) Lambert, op.cit, P208.

(80) Jack Straw to the Foreign and Commonwealth Affairs Committee at the House of Commons, 27th of March 2006: Column 45ws, https://publications.parliament.uk/pa/cm200506/cmhansrd/vo060327/wmstext/60327m02.htm , accessed 23/3/2020.

(81) González García, Inmaculada. La nueva Estrategia para Gibraltar: El foro tripartito de dialogo y los acuerdos de 2006, Revista Española de Derecho Internacional, Vol. 58, No. 2 (JULIO-DICIEMBRE 2006), PP: 821-825.

(82) Special Committee on Decolonization Hears Petitioner from Gibraltar as Spain Opposes Its Removal from List of Non-Self-Governing Territories, 4th Meeting/ 2009, GA/COL/3192, 9 JUNE 2009.

(٨٣) السابق نفسه.

(٨٤) بيتر كاروانا محامي وسياسي بريطاني ولد في جبل طارق عام ١٩٥٦م ويعد واحدًا من أهم المدافعين عن الحكم الذاتي لجبل طارق مع التبعية لبريطانيا. ترأس حزب الديمقراطيين الإجتماعيين وانتخب عدة مرات كوزير أول (يعادل رئيس الوزراء) ثم رئيس السلطة التنفيذية للحكم المحلي بجبل طارق بين عامي ١٩٩٦م حتى عام ٢٠١١.

(85) Government of Gibraltar Press Release, No. 195/2009. 8 October 2009.

(٨٦) ميجيل أنخيل موراتينوس ولد عام ١٩٥١م ودرس القانون والعلوم السياسية. كان أساسيًا في فريق العمل الأسباني الذي صاغ اتفاقية برشلونة للتعاون الأورومتوسطي في منتصف التسعينيات. اختير وزيرًا للخارجية عام ٢٠٠٤م حتى عام ٢٠١٠م ويشغل حاليًا منصب نائب أمين عام الأمم المتحدة لشئون تحالف الحضارات.

(٨٧) ديفيد ميليباند ولد في لندن عام ١٩٦٥م ويعد أحد أقطاب حزب العمال في الألفية الجديدة. درس في جامعتي أكسفورد البريطانية وماساتشوستس الأمريكية. تولى عدة مناصب وزارية أهمها وزير

الخارجية بين عامي ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٠م ويعد أصغر من تولى هذا المنصب في تاريخ بريطانيا.

(88) Moratinos reclama la soberanía de Gibraltar pero apuesta por la cooperación, El Pais, 21/7/2009.

(89) Galvez, A. Sovereignty without territory? A symbolic sovereignty proposal for Gibraltar." Ordine internazionale e diritti umani, n.5, December 2019, p 847.

(٩٠)النتائج الرسمية الكاملة لاستفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي المنعقد في يوليو ٢٠١٦ على الموقع الرسمي للجنة الانتخابات العامة.

https://www.electoralcommission.org.uk/who-we-are-and-what-we-do/elections-and-referendums/past-elections-and-referendums/eu-referendum/results-and-turnout-eu-referendum

(٩١) بشأن تأثيرات بريكست على السياحة والاستثمار والسفر من وإلى جبل طارق انظر
O'Reilly, Gerry. Brexit, Spain and British Gibraltar, 27/6/2019, http://dcubrexitinstitute.eu/2019/06/brexit-spain-and-british-gibraltar/

(92) Galves, 2017, op.cit., P22.

(93) UN General Assembly the 6th December 2016, Doc. A/C.4/71/L.17, see http://undocs.org/en/A/C.4/71/L.17, accessed 23/2/2020.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المصادر والمراجع

أولًا– المصادر:

- النص الكامل لمعاهدة أوترخت على موقع جامعة أوكسفورد: موضوعات القانون الدولي العام https://opil.ouplaw.com/view/10.1093/law:oht/law-oht-27-CTS-475.regGroup.1/law-oht-27-CTS-475
- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 1514 لسنة ١٩٦٠، ٢٢٣١ لعام ١٩٦٦، ٢٠٧٠ لعام ١٩٦٥، ٢٣٥٣ وكذلك ٢٤٢٩ لعام ١٩٦٨.
- محاضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٦–١٢–٢٠١٦، ١٦–١٢–١٩٦٥، ٨–١–١٩٦٨، ١٨–١٢–١٩٦٨.
- أرشيف اللجنة الأممية المعنية بتصفية الاستعمار لسنوات ١٩٦٤، ٢٠٠٩.
- المذكرات الدبلوماسية المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والأسبانية بشأن جبل طارق ١٩٦٤–١٩٦٥م.
- تعداد السكان الرسمي بجبل طارق لعام ٢٠١٢.
- بيان صحفي رقم ١٩٥ لعام ٢٠٠٩ بشأن كلمة الحاكم العام لجبل طارق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- اتفاقية التشغيل المدني لمطار جبل طارق والموقعة في لندن بين بريطانيا وأسبانيا بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢.
- البيان الرسمي المقدم من وزير الخارجية البريطاني لمجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٧.

النتائج التفصيلية لاستفتاء خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي (بريكست) على الموقع الرسمي للجنة العامة للانتخابات في بريطانيا
https://www.electoralcommission.org.uk

- دستور جبل طارق الصادر في ١٩٦٩.

ثانيًا– المراجع:

- أباظة، فاروق عثمان. دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- داهش، محمد علي. المغرب في مواجهة أسبانيا: صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار

١٩٠٣-١٩٢٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠.

- BALFOUR, Sebastian and PRESTON, Paul (Ed.) Spain and the Great Powers in the Twentieth Century, Routledge, London, 1999
- BRADFORD, Ernle. "Gibraltar: The History of a Fortress", Endeavour Press Ltd, London, 2016
- CASSESE, Antonio. "Self-Determination of Peoples: A Legal Reappraisal." Cambridge University Press, Cambridge, 1995
- DEL CAMPO, L.M. CANESSA, A. and ORSINI, G. "A New British Subject: The Creation of a Common Ethnicity in Gibraltar" In CANESSA, Andrew (Ed.) Bordering on Britishness: National identity in Gibraltar from the Spanish Civil War to Brexit, Palgrave Macmillan, Essex UK, 2019
- GOLD, Peter. "Gibraltar: British or Spanish?" Routledge, London, 2005
- MEAKER, Gerald. "A civil war of words: The ideological impact of the First World War on Spain 1914-1918" in SCHMITT, Hans. (Ed.) Neutral Europe between war and revolution, The University Press of Virginia, Charlottesville, 1988
- PAYNE, Stanley G. "Franco and Hitler: Spain, Germany, and World War II." Yale University Press, New Haven&London, 2009
- STOKEY, Gareth. "Us and Them: British and Gibraltarian Colonialism in the Campo de Gibraltar c. 1900–1954" In CANESSA, Andrew (Ed.) ____

ثالثًا– الدوريات:

- قسيم، إدريس. " دور الاستعمار في تشكيل جيوسياسية الدولة المغربية." مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد9، مجلد ٢، يونيو ٢٠١٨، ص.ص: ٣٨-٥٦.
- ALVAREZ, David. "Colonial Relic: Gibraltar in the Age of Decolonization." Grand Valley Review, Vol 21 issue 1, 2000, pp. 4-26.
- CAMPRUBI, Lino. and ROBINSON, Sam. "A Gateway to Ocean Circulation: Surveillance and Sovereignty at Gibraltar." Historical Studies in the Natural Sciences, vol. 46, no. 4, 2016, pp. 429–459.
- Correspndencia diplomatica entre los gobiernos de España Y del Reino Unido sobre la cuestion de Gibraltar (1964-1965), Revista Española de Derecho Internacional, Asociación Española de Profesores de Derecho Internacional y Relaciones Internacionales, Vol. 18, No. 2 (ABRIL - JUNIO 1965), pp. 316-324
- DODDS, Klaus. LAMBERT, David. and ROBISON, Bridget. "Loyalty and Royalty: Gibraltar, the 1953–54 Royal Tour and the Geopolitics of the Iberian Peninsula." Twentieth Century British History, Vol. 18, No. 3, 2007, pp. 365–390.
- GALVEZ, Alejandro del Valle. "Brexit negotiations and Gibraltar: Time for a 'MODUS VIVENDI' ?" Cuadernos de Gibraltar – Gibraltar Reports, Número 2, 2016-2017, pp. 19-26.

- _____. "Sovereignty without territory? A symbolic sovereignty proposal for Gibraltar." Ordine internazionale e diritti umani, n.5/2019, December (2019) pp. 839-871.
- GARCIA SANZ, Carolina. "Gibraltar y su Campo: Un studio regional de las relaciones Internacionales de Espana durante la Primera Guerra Mundial." HISPANIA, Revista Española de Historia, 2007, vol. LXVII, núm. 226, Mayo-Agosto, pp. 567-598.
- GONZALEZ GARCIA, Inmaculada. "La nueva estrategia para Gibraltar: El foro tripartito de dialogo y los acuerdos de 2006. " Revista Española de Derecho Internacional , Vol. 58, No. 2 (JULIO-DICIEMBRE 2006), pp. 821-842
- GOOCH, Anthony. "A Surrealistic Referendum: Spain and NATO." Government and Opposition, Cambridge University Press, Summer 1986, Vol. 21, No.3, pp. 300-316.
- LAMBERT, David. "As Solid as the Rock'? Place, Belonging and the Local Appropriation of Imperial Discourse in Gibraltar." Transactions of the Institute of British Geographers, vol. 30, no. 2, 2005, pp. 206–220.
- MARQUINA Barrio, Antonio. "The Spanish Neutrality during the Second World War." American University International Law Review, Vol.14, no. 1 (1998), pp.171-184.
- PONCE, Javier. "Spain." International Encyclopaedia of the First World War 1914-1918 Online, Ute Daniel et al (Ed.), Freie Universität Berlin, 20/3/2015, pp. 1-20.

رابعًا– صحف ومواقع إلكترونية:

–صحيفة El PaÍs أو البلد الأسبانية (الصحيفة شبه الرسمية) إعداد ٢٠٠٩/٧/٢١ – 22/4/1986 –22/11/1978.

– موقع دائرة المعارف البريطانية

Goldberg, Maren. Pillars of Heracles, Encyclopaedia Britannica Online, https://www.britannica.com/place/Pillars-of-Heracles , accessed 20/11/2019

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 68 October 2021

Issn: 2536-9504

Online Issn :(2735-5233)